الفصل الثاني

«كلنا كالقمر .. له جانب مظلم!»

حكمة قديمة

obeikandl.com

obeikandl.com

ضرورة الحوار وثقافات الجوار

تظل إسبانيا فى العقل العربى وفى الذاكرة القومية امتدادًا تاريخيًا للحضارة الإسلامية التى عششت فى «الأندلس» لأكثر من خمسة قرون، لذلك كان اختيار عاصمتها مقرًا للمؤتمر الدولى للحوار اختيارًا موفقًا، وعندما ظهر خادم الحرمين الشريفين مع ملك إسبانيا لافتتاح المؤتمر، تصورت وكأن التاريخ يقلب بعض صفحاته ليشير إلى التزاوج الحضارى بين الغرب والعالم الإسلامى من خلال ذلك المعبر الحضارى العريق، فإسبانيا بهذا المعنى دولة جوار فى الشمال الغربى مثلما هى تركيا فى الشمال الآسيوى الأوربى، ومثلما هى إيران التى تقف على البوابة الشرقية للجزء العربى من الأمة الإسلامية، وقد استجبت لدعوة كريمة من «رابطة العالم الإسلامى» لحضور مؤتمر «مدريد»، الذى انعقد استجابة لمبادرة من العاهل السعودى الراحل الملك «عبد الله بن عبد العزيز» وامتدادًا للقاء «مكة المكرمة» قبله بعدة أسابيع، ولقد كان مؤتمر «مدريد» جديدًا فى نوعيته متميزًا فى طبيعته، وحتى لا تتوه المعانى فى زحام الألفاظ فإننى أبسط عددًا من النقاط أطرحها للتحريض على الحوار حول هذه المبادرة الدولية المهمة:

أولًا: إننى أشعر بالرضا والارتياح لأن البيان الختامى لمؤتمر «مدريد» قد تضمن اقتراحًا تقدمت به شخصيًا أثناء الجلسة الرابعة له، عندما طالبت بأن يحث المؤتمر دول العالم المختلفة فى الهوية الدينية والمتباينة فى المخزون الحضارى - أى أنها دعوة لدول العالم بغير استثناء - لكى تسعى مجتمعة لاستصدار تشريع دولى يجرم المساس بالعقائد الروحية والديانات جميعها السماوى منها والأرضى، ولم أكن أعنى بذلك الديانات الإبراهيمية الثلاث وحدها وهى (اليهودية والمسيحية والإسلام) حتى إننى أشرت فى معرض طرحى لذلك الاقتراح أن التماثيل البوذية التى حطمتها حركة «طالبان» فى أفغانستان مع نهاية تسعينيات القرن الماضى كانت عدوانًا على تراث روحى، يأتى متوازيًا مع الإساءة إلى نبى الإسلام العظيم بالصور الكاريكاتيرية والمقالات المغرضة والتصريحات غير المسئولة، فضلًا عن

التجريـح الذى تتعرض له المسـيحية أحيانًا من خلال بعض الأفلام السـينمائية أو الكتابات الصحفية، كذلك فإن هناك خلطًا دائمًا بين اليهودية كديانة سـماوية والحركة الصهيونية كمشـروع استعمارى استيطانى، وأضفت إلى ذلك أمام المؤتمر أن الاحتماء بمبدأ حرية الرأى لا يجب أن ينسحب أبدًا للنيل من العقائد الروحية لأنه يمس إيمان أتباعها بما يعيش فيهم وليس مجرد ما يعيشون معه.

ثانيًـا: لقـد كان الجديد فى مؤتمر «مدريد» أنه ضم القيادات الدينية للديانات الآسـيوية جنبًـا إلى جنب مع القيادات الروحية للديانات السـماوية، وهذا فى ظنى إنجاز غير مسـبوق فى تاريخ الحـوارات الدينية والوطنية، ولقـد لفت نظرى مرة أخرى ذلـك الانصهار القوى بين أتباع الديانات الإبراهيميـة والقدرة الكبيرة على التفاهم المشـترك، ووجود أرضية للحوار الإسـلامى/ المسيحى والإسـلامى/ اليهودى من خلال عدة قنوات فى مؤسسات مختلفة من دول العالم الغربى.

ثالثًا: لقد حاول بعض الحاخامات اليهود تسييس المؤتمر، واعتلى أحد القادمين منهم من «القدس» منبر المؤتمر ليتحدث عن ارتباط اليهود بأرض فلسـطين وأن هذه الأرض هـى جـزء منهم وطالب الآخريـن أن يتفهموا ذلك، فقمت بالـرد عليه محذرًا من محاولات تسييس المؤتمر، مؤكدًا أن الرد على ما قيل سهل ولكننا لا نريد الانزلاق إلى مناقشات سياسية فى هذا المؤتمر الرفيع القدر، والذى أراد له صاحب الدعوة خادم الحرمين الشريفين أن يكون منبرًا للحوار وليس ساحة للصراعات السياسية، وقد اعتلى منصة المؤتمر بعدى مباشـرة مفتى البوسـنة ـ وهو أزهرى الدراسة واسع الأفق يجيد عدة لغات ـ فرد على رجل الدين اليهودى القادم من إسرائيل ردًا شفى غليـل غالبية الموجودين فى المؤتمر، وقوبل حديثه بتصفيق حاد من القاعة، ذلك أن الجميع لم يكونوا متحمسـين لإقحام النزاعات السياسـية فى ذلك المؤتمر ذى الطابع الروحى الأخلاقى الإنسانى.

رابعًا: لقد طالبنا بوضوح بضرورة التوقف عن النبش فى الكتب المقدسة كأساس للحوار، متصوريـن أن ذلـك يمكن أن يصنع أرضية مشـتركة ويخلق القواسـم الواحدة بين الديانـات، وقد أوضحت أن ذلك سـلاح ذو حدين؛ فمثلما يمكـن الوصول أحيانًا

إلـى آيات تدعو إلى ما يعزز وجهـة نظرنا فى حالة معينة فإننا يمكن أن نجد من يختلف معها فى حالة أخرى، ولقد لَقيت وجهة نظرى تأييدًا عامًا على اعتبار أن النصوص المقدسة هى جزء من إيمان أتباع دياناتها لذلك فهى غير قابلة للحوار، إذ أن النصوص المقدسة تعلو على ما عداها، ونحن محتاجون فى مثل هذه المؤتمرات إلى الحوارات العقلية وليس إلى النصوص النقلية.

خامسًا: إننـا حين نتحـدث عن دول الجوار فإننـا نقصد الجوار الحضـارى والثقافى؛ لأن نظريـة التعايش المشـترك تقوم علـى التفاعل بين الحضـارات والتواصل بين الثقافـات، وترفـض العزلة وتسـتهجن التعصب وتدعو إلى اعتبـار وحدة الجنس البشـرى حقيقة أزلية، برغم كل ما يعتريها من أسـباب للخلاف وعوامل للصراع ومبـررات للحروب.. وعندما كنت أنظر إلى أعضاء المؤتمر وهم يلتفون حول موائد الطعام وأرى بينهم المسلم والمسيحى واليهودى والهندوكى والسيخ والبوذى وغيرهم من الطوائف والديانات، كانت تتأكد لدى القناعة الكاملة بأن الإنسان واحد فى كل زمان ومكان مهما اختلفت المعتقدات وتباينت الطوائف وتعددت الديانات.

سادسًا: يتسـاءل الكثيرون عن جدوى مثل هذه المؤتمرات باعتبارها مناسبات احتفالية تحـاول أن تعالج الأمور علاجًا سـطحيًا دون أن تـدرك أن طبيعة الحياة تقوم على الصـراع والتعدد والاختلاف، بينما يرى آخرون أنها تعالج حدة التوتر وتخفف من وضع الاحتقان وتفسح المجال لفهم الآخر، كما أنها تفتح مجالًا للنقاش الموضوعى أحيانًا حول عدد من القضايا ذات الطابع المشترك، ولكنها لا تنهض وحدها أسلوبًا للعلاج أو طريقًا للحل، فالفهم المتبادل من خلال التبادل الثقافى النشـط هو الذى يلعب دورًا مؤثرًا لأن احترام الغير هو الأسلوب الأمثل لتأكيد روح التعايش المشترك فوق كوكب الأرض.

سابعًا: لا يخالجنى شك فى أن رجال الدين اليهودى كانوا يشعرون بقدر من الارتياح وهم يرون أنفسـهم ضيوفًا على مؤتمر دعا إليه خادم الحرمين الشـريفين، وحسنًا فعلت المملكة العربية السعودية عندما استضافت هذا المؤتمر فى العاصمة الإسبانية وليس فى الأرض السـعودية، حتى لا يسـتغل الأمر كمحاولة للتطبيع أو الادعاء بما هو

غير حقيقى فى هذه الظروف، فالمبادرة العربية ـ وهى سعودية الأصل ـ لا ترفض التطبيع ولكن بشرط تحقيق السلام الشامل والعادل وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها فى «القدس الشريف»، أما ما هو غير ذلك فهو أمر سابق لأوانه وقفز على الأوضاع لا ترضاه المملكة لأنها لا تفرط فى «كروت» بيدها فى وقت مازال فيه الصراع محتدمًا والخلاف قائمًا.

ثامنًا: لقد كان ظهور رجال الدين الإسلامى من علماء المذهب الشيعى وفى مقدمتهم السيد «محمد على تسخيرى» أمين عام المجمع العالمى للتقريب بين المذاهب الإسلامية، علامة صحية توضح وحدة العالم الإسلامى فى مواجهة الآخر على اعتبار أن المسلمين ـ سُنة وشيعة ـ يعبدون إلهًا واحدًا ويؤمنون بكتاب واحد ونبى واحد، لذلك فالحديث عن الخلافات بين هاتين الطائفتين هو عبث لا مبرر له وسخف لا يصب فى مصلحة أيهما، بل هو فى النهاية انتقاص من وحدة المسلمين فى وقت هم أشد ما يكونون فيه فى حاجة إلى التضامن والاندماج والوحدة.

تاسعًا: إننا نتطلع إلى أن يمتد الجهد الذى تبذله «رابطة العالم الإسلامى» لكى يضم معها جهودًا أخرى لمؤسسات دينية إسلامية، تسعى إلى الحوار وتعقد المؤتمرات فى المناسبات المختلفة لأن توحيد الجهود هو مطلب مُلح فى هذه الظروف، وإن كان ذلك كله لا ينتقص من مبادرات «رابطة العالم الإسلامى» ومسعاها فى خدمة الإسلام والمسلمين.

عاشرًا: إن إسبانيا التى طردت المسلمين واليهود من «الأندلس» وأنهت الوجود العربى فوق أرضها، هى التى تستقبل الآن ممثلين لكافة الديانات والطوائف والمعتقدات، وإن كنت قد لاحظت ضعف التمثيل الإسبانى فى المؤتمر، فلم يكن هناك وجود إسبانى ظاهر باستثناء الافتتاح الملكى والذى حضره الملك السابق «خوان كارلوس» ورئيس وزرائه والمشاركة التى أسهم بها السيد «فريدريك مايور» أمين عام اليونسكو السابق وهو إسبانى الجنسية، وقد تناول الموضوع من زاويته الثقافية مؤكدًا على أهمية العامل الثقافى فى تأكيد شخصية الشعوب وهوية الأمم، وذلك كله فضلًا عن الإسهام الإسبانى الذى تولته إحدى الشركات بالتنظيم الجيد والملحوظ لذلك المؤتمر الناجح بداية لمجرد انعقاده قبل أى شىء آخر.

..هذه إطلالة سـريعة للإشـادة بتحرك عربى إيجابى يمكن أن يفتح جسـورًا للحوار وقنـوات للاتصال بيـن أطراف مختلفة، بل إننـى أضيف إلى ذلـك أن التفاعل الثقافى والتفاهم بين أصحاب الرسالات من مختلف الديانات، يمكن أن يؤدى بدوره إلى تخفيف روح العداء وخلق بيئة مواتية للتسويات السياسية والمصالحات الدولية، فـ«الديالوج» يمثل روح العصـر بينمـا «المونولوج» يمثل حالة من العزلـة والعجز والانغلاق لأنه حوار محدود مع الذات وحدها.

□□□

obeikandl.com

من العثمانية إلى العلمانية

دولــة ذات طابع خاص فهى دولة فى حلف الأطلنطــى، كما أنها تلهث وراء عضوية الاتحاد الأوربى، وتاريخها «البيزنطى» بحر متوســطى وتاريخها «الإسلامى» شرق أوسطى ..إنها تركيا تلك الدولة التى لم نُحســن نحن العرب اســتخدام دورها وتوظيف وضعها من أجل دعم موقفنا فى الصراع العربى/ الإســرائيلى أو فى القضية العراقية أو حتى المســألة الإيرانيــة، وظلت تركيا فى الذهن العربى حبيســة الصورة التقليدية للســلاطين والقصور والغزوات والفتوحات، وترســبت حساســيات تاريخية وضعــت حاجزًا بين بعض العرب والدولة التركية الحديثة.

ولقد كتبت شــخصيًا منذ فترة دراســة تحت عنوان «هل نحن فى حاجة إلى أتاتورك عربى؟!» وكنت أعنى بذلك الســعى نحو فك الاشــتباك بين الدين والسياسة فى العالمين العربى والإســلامى. وأنا ممن يظنون أن ميلاد تركيا الحديثة بعد ســقوط الخلافة العثمانية علــى يد الغــازى «مصطفى كمال» «أب الأتراك» القادم من إقليم «ســالونيك» والذى تحيط بأصوله العائلية وبدوره السياســى بعض علامات الاســتفهام، قد حقق لتلك الدولة إنجازًا فقد انتزعها من قلب الإمبراطورية الإسلامية إلى الإمساك بتلابيب الثوب الأوربى، وعندما اســتبدل الأبجديــة اللاتينية بالعربية ورفع «الطربوش» من فــوق الرءوس التركية، وجعل القبعة الأوربية بديلًا لغطاء الرأس «العثمانلى» فإنه لم يكن يغير فقط شخصية تركيا الدولة، ولكنة كان يعبث فى الوقت ذاته بآخر خلافة إســلامية عرفها المســلمون فى غرب آســيا وشــمال إفريقيا والبلقان، وغيرها من أصقاع الدولة الإســلامية الكبــرى، ولعلى هنا أوجز رؤيتى للمشروع التركى الحديث وعلاقته بالعرب من خلال الملاحظات التالية:

أولًا: لقد فوجئنا مؤخرًا بعدد من الكتابات الغربية فى أوربا وغيرها تتباكى على السلطنة العثمانيــة والخلافة الإســلامية.. ووجهة نظر أصحابها أن تلــك الدولة العثمانية ـ برغــم كل مــا عليها وآلام «رجل أوربــا المريض» فى آخر قرن لــه ـ كانت بمثابة مظلة للإسلام والمسلمين، بينما أدى سقوطها إلى ظهور النزعات القومية والنعرات العرقيــة بل ميلاد الظاهرة الإرهابية ذاتها، ويضيفــون إلى ذلك أن وجود الخلافة الإســلامية العثمانية حتى فى ســنوات ضعفهــا كانت بمثابة وجــود كبير العائلة

الإسـلامية الذى يمكن الرجوع إليه وتأديب الدول بل الشـعوب من خلاله! وهذا منطق غريب؛ فالغرب الذى صفق لسقوط الخلافة ورحب بتركيا العلمانية هو الذى يبدى أسفه الآن، لأن تلك الخلافة كانت غطاءً يخفى تحته مآسى العالم الإسلامى ومشكلاته وصراعاته، كما أنها كانت مظلة تحجب عن الغرب التوجهات المتطرفة والسياسات المتشددة والمعادية للأفكار الغربية والحضارة الأوربية.

ثانيًـا: يـرى كثير من المؤرخين وعلماء السياسـة أنه ليس من قبيـل المصادفة أن تظهر نـداءات قوية فى العالم الإسـلامى مطالبة بإحياء الخلافة فور سـقوطها، بدءًا من اجتهادات «الشريف حسين» الذى كان يريد أن يكون «ملك العرب» مرورًا بالعرش العلوى فى «مصر» خصوصًا فى عهد الملك «فؤاد الأول» وصولًا إلى إنجازات الملك الموحـد «عبد العزيز بن سـعود»، كما انعقدت المؤتمـرات المتباكية على الخلافة والداعية إلى عودتها فى أرجاء العالم الإسـلامى وخارجه، بدءًا من «الهند» وصولًا إلى «القاهرة» مرورًا بالعاصمة البريطانية أيضًا.. كما أنه لم يكن من قبيل المصادفة أبـدًا أن يُعلن الإمام «حسـن البنا» ميـلاد جماعة «الإخوان المسـلمين» من مدينة «الإسـماعيلية» ـ التـى كان يتواجد فيها عدد لا بأس به مـن الأجانب وكان ذلك عام ١٩٢٨م ـ بعد سـنوات قليلة من سقوط الخلافة وتأسيس «أتاتورك» للجمهورية الحديثة وعاصمتها «أنقرة» وسـط الجبال الحصينة، لكى يقول للعالم كله إن الإرث العثمانـى قد انتهى حتى عاصمته قد تغيرت، ولا شـك أن قيـام جماعة الإخوان المسـلمين فى ذلك التوقيت كانت تعويضًا شـعبيًا ونفسيًا عن انهيار دولة الخلافة وسقوط المظلة التى عاش تحتها المسلمون لعدة قرون.

ثالثًا: إن العلمانية التركية التى نص عليها الدسـتور ويحميها الجيش التركى بكل تشـدد ويقظة، هى الأخرى ظاهرة تستحق التأمل خصوصًا وأنها تحاول تقديم نموذج جديد للدولة العصرية، التى لا تتنكر لإسـلامها ولكنها ترفض تدخله فى المسـار اليومى لحياتهـا.. وقد حدث أن زرت «إسـطنبول» وألقيت محاضرة تدور حول أفكار هذا المقـال ـ وذلك فـى المركز الثقافى المصرى ـ ولقد راعنى وجود حقيقة لا تخلو من غرابة، وهى أن الدولة علمانية ولكن الشعب مازال يعيش روح الدولة الإسلامية وما يرتبط بها وما ينطلق عنها.

رابعًا: إن غلاة خصوم الدولة العثمانية لا يستطيعون المكابرة بالقول إن تاريخ تلك الدولة كان هو فقط متمثلًا فى سلبيات ذلك العصر وجرائمه بينما الحقيقة غير ذلك، فإذا كنا نعيب على الأتراك مثلًا أنهم لا يعترفون بالقادم الجديد إلا إذا تأكدوا أن لهم مصلحة مباشرة فيه إلا أن ذلك لا يعنى أنهم ينفردون بهذه الصفة، فالمصلحة وحدها هى الفيصل فى تحديد مستقبل الشعوب، ولقد رأى الأتراك ـ وربما كان معهم بعض الحق ـ أن الدولة التركية الحديثة إذا جاءت فى مؤخرة أوربا فذلك أفضل لهم من أن يكونوا فى مقدمة الشرق الأوسط! وتلك قضية نسبية لا يحكم عليها إلا الأتراك أنفسهم، وهم الذين يعانون حاليًا من صراع مكتوم بين بقايا الإرث العثمانى وتركة «الرجل المريض» فى جانب وبين الدولة الحديثة ومبادئ العلمانية فى جانب آخر.

خامسًا: دعنا نعترف فى شجاعة أننا لم نتعامل مع الأتراك فى العقود الأخيرة على النحو المطلوب، فتارة هم حلفاء إسرائيل استراتيجيًا وشركاء فى التصنيع العسكرى معها وتارة أخرى هم رأس جسر الأطلنطى والسياسة الأمريكية وأحلافها فى المنطقة، حتى إن الرئيس الراحل عبد الناصر طرد السفير التركى من دار الأوبرا المصرية أثناء حفل رسمى لأنه انتقد قانون «الإصلاح الزراعى» فى السنوات الأولى لثورة يوليو «تموز» ١٩٥٢م، بينما كان يجب تناول الجوار التركى بشكل مختلف تمامًا، بحيث يمكن توظيف دورها فى تسوية الصراعات العربية/ الأجنبية وفى مقدمتها الصراع التاريخى مع إسرائيل، خصوصًا وأن تركيا دولة ذات بأس تتصرف دائمًا بقدر من الاستقلالية ورشد القرار، ولعلنا لا نزال نتذكر عندما غزت الولايات المتحدة الأمريكية العراق واتخذت تركيا موقفا ذكيًا تحصد به من كل الأطراف ولا تخسر واحدًا منها، وإذا كنا قد فطنا مؤخرًا من خلال جامعة الدول العربية إلى أهمية الدور التركى والتفكير فى إعطائه صفة مراقب ومعها «إيران» أيضًا فى الجامعة، فإن ذلك وإن كان تفكيرًا حكيمًا إلا أنه جاء متأخرًا، وهنا لا ينبغى أن ننسى أن رفض تركيا لقيام دولة «كردية» يسهم تلقائيًا فى وحدة العراق ولو فى ظل «فيدرالية» مقبولة.

سادسًا: لعلنا لا نزال نتذكر ما حدث عام ١٩٩٨م عندما احتشدت فرق الجيش التركى على الحدود السورية، فى محاولة للاعتداء عليها وتصفية حسابات تاريخية معها، كان

آخرها اتهام «دمشق» بدعم متمردى حزب «العمال الكردستانى» بقيادة «عبد الله أوجلان» فى ذلك الوقت، ويومها تدخل الرئيس المصرى بين «سليمان ديميريل» وحكومة بلاده فى جانب وبين الرئيس الراحل «حافظ الأسد» ـ رفيق السلاح ـ فى جانب آخر، حتى تراجع الأتراك عن التفكير فى مغامرة غير محسوبة، كان يمكن أن تؤدى إلى صراع عربى/ تركى مواز للصراع العربى/ الإسرائيلى خصوصًا إذا تم ذلك فى ظل العلاقات الاستراتيجية المتنامية بين تركيا وإسرائيل.

سابعًا: إن الحوار غير المباشر الذى كان يتم بين سوريا وإسرائيل من خلال وساطة تركية، هو فى ظنى استدراك رشيد لإمكانية توظيف الدبلوماسية التركية لخدمة أهداف كافة الأطراف فى معادلة الشرق الأوسط الصعبة والمعقدة، ومهما كان مصير هذه المفاوضات غير المباشرة والتى قد تتحول يومًا ما إلى مفاوضات مباشرة إلا أنها تأكيد على إيجابية الدور التركى خصوصًا وأن العلاقات بين «دمشق» و«أنقرة» قد قطعت شوطًا بعيدًا على طريق التحسن والتقدم والازدهار، وهو أمر يحسب لصالح الأمة العربية عندما تكون دول التخوم المجاورة ذات ارتباط طيب بالشعوب العربية ونظمها السياسية، ولقد بح صوتنا ونحن نطالب بمزيد من الانفتاح على الدولة التركية بل الدولة الفارسية أيضًا، خصوصًا وأن ذلك سوف يفتح أمام الدول العربية طريقًا جديدًا قد يكون من صالحها ولو بعد حين.

..هذه ملاحظات سبع استقيناها من الخواطر التى عبرت فى ذهننا ونحن فى مدينة «إسطنبول» نشعر بالتقدم الصناعى ورقى المدينة التى ظللنا نستنشق من رحيقها عطر السنين الخوالى، ألم أقل لكم من البداية إننا يجب أن نتعامل مع الجانب التركى باعتزاز وتقارب بدلًا من الشك والتنافر، وتلك حقيقة يجب أن نتحلى بها لأن فيها تعظيم لعلاقات قوية وقديمة بين الدول العربية والإسلامية فى جانب وتركيا وريثة الخلافة المفقودة فى جانب آخر، كما أن التعددية فى آفاق السياسة الخارجية التركية تبدو هى الأخرى ميزة نسبية يمكن أن نستفيد بها فى مستقبل العلاقات مع «أنقرة»، خصوصًا وأن قطاعات كبيرة من الشعب التركى لا تزال على ولائها لدينها الحنيف وتراثه الضخم وتنظر إلى ماضيها بكثير من الاعتزاز، كما أن صيغة الحكم هى الأخرى قد تكون صيغة توفيقية بين العثمانية والعلمانية ..ولكن يبقى السؤال المطروح هو أين نحن العرب من كل هذا؟

قراءة فى فقه المؤامرة !!

سيطرت علىَّ لعدة أيام مجموعة من الأوهام المتصلة بالشأن الدولى العام تركزت أساسًا حول نظرية المؤامرة، ووجدتنى أفسِّر كل ما يحيط بنا وفقًا لها وأعتمد التفسير التآمرى للتاريخ منهجًا لفهم الأمور واستجلاء المواقف، ولقد حدث ذلك نتيجة لمتابعتى اليومية لأحداث الأزمة المالية التى هزت الاقتصاد الأمريكى فتأثرت بها البنوك والأسواق، البشر والمؤسسات، الدخول والأرزاق، فنحن أمام أزمة تعيد للأذهان ما حدث عام ١٩٢٩م مضروبًا فى مائة بحكم التغيرات الدولية والتطورات العالمية والأرقام الفلكية فى عالم المال والتجارة، التى لا يستطيع الإنسان أحيانًا مجرد قراءتها أو النطق بها، وفى ظنِّى أن أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١م التى هزَّت الدنيا وغيَّرت العالم ليدفع العرب والمسلمون الفاتورة الكبرى فيها، تتكرر اليوم ولكن فى ظل أطر اقتصادية تنذر بوضع جديد وعالم مختلف. وإذا كان لى أن أسجِّل عددًا من الملاحظات المرتبطة بالوضع الدولى الراهن من جوانبه الاقتصادية والسياسية والثقافية فإننى أوجز ذلك فى ما يلى:

أولًا: إذا كنَّا نرفض التفسير التآمرى للتاريخ؛ فإننا لا نرفض نظرية المؤامرة برُمتها بل نعتقد أنها موجودة منذ ظهور الإنسان على الأرض، فمنذ الجريمة الأولى عندما قتل «قابيل» «هابيل» وحاول أن يخفى سوءته، فإننا كنا مع الميلاد المبكر لما يمكن أن نطلق عليه «فقه المؤامرة»، وأنا أعتقد أحيانًا أن كثيرًا من الأحداث التى مرت فى القرن الأخير تندرج تحت المفهوم الواسع لنظرية المؤامرة، فسقوط الخلافة العثمانية قد يكون مؤامرة، كما أن سقوط الاتحاد السوفيتى قد يكون هو الآخر مؤامرة، كذلك فإن اغتيال «جون كيندى» والأميرة «ديانا» هى أحداث ترقى إلى مستوى المؤامرة أيضًا.. وأنا شخصيًا لا يخالجنى شك فى اختفاء كثير من الظواهر والأحداث تحت مظلة مؤامرة كبرى فى عالم تقدمت فيه أجهزة التخابر ومراكز الأبحاث بشكل ملحوظ، بحيث لا توجد فوارق واضحة بين السياق الطبيعى والسياق المصطنع، ويكفى أن نتذكر هنا أن الأساليب الجديدة فى الحكومات الخفية للنظم الكبرى أصبحت قادرة على خلق المصادفة وتركيب سياق أحداثٍ متعمد ليكون حصاده إيجابيًا لمن صنعوه ووقفوا وراءه.

ثانيًا: اختلفت الذكرى السابقة لحادث ١١سبتمبر/أيلول عن سابقاتها وسمعنا أصواتًا عالية تعيد قراءة ما جرى وتفسير ما حدث والخروج عن النظرية المكررة لتفسير ذلك الحادث المشئوم، فسمعنا من يقول إن العرب والمسلمين لا يتحملون المسئولية فى تلك الجريمة، بل إن أصابع الاتهام تشير إلى عناصر أمريكية وتدبيرات يهودية، إلّا أننا يجب أن نفتش دائمًا بعد كل جريمة عن أصحاب المصلحة فيها، وعلى الرغم من أن هذا المنطق يستفز الأمريكيين بشدة، فإن مجرد تكراره من خلال بعض الكتب التى صدرت والمقالات التى نشرت توحى بأن فى الأمر مؤامرة كبرى، هدفها المزيد من الإضعاف للعرب والمزيد من الفرقة بين المسلمين؛ لأننا يجب أن نفكر فى صاحب المصلحة فيما حدث وعن أولئك الذين شنوا حربًا على المسلمين فى أفغانستان، وعلى العرب فى العراق وحاولوا تمزيق أواصر العالَمين العربى والإسلامى بصورةٍ غير مسبوقة.

ثالثًا: إن دهاء التاريخ يعلمنا كل يوم جديدًا بل يكرر الأحداث من منظورٍ مختلف لا يتوقف عند حدٍّ معين؛ فالأزمة المالية الحالية والمرشحة للتصاعد هى فى ظنى ـ ووفقًا لأوهام راودتنى ـ مؤامرةٌ من نوعٍ جديد بدأت فى شهر سبتمبر بعد سبع سنواتٍ فقط من المؤامرة الأولى، والهدف هذه المرة هو احتواء أموال العرب وابتلاع أرصدتهم وخلق مناخ جديد من الابتزاز الاقتصادى بعد الابتزاز السياسى، وتلك هى العقلية الغربية المتفوقة التى تحصد ما يزرعه غيرها وتستولى على ما ليس من حقها فى ظل شعاراتٍ براقة وأفكارٍ مستحدثة ورؤى خادعة، لذلك فإن الارتباط يبدو واضحًا بين أحداث سبتمبر/أيلول٢٠٠١م وأحداث سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨م.

رابعًا: إن ما نقول به ليس فكرًا تلفيقيًا يحاول إرهاق الحجة والربط بين ما ليس بينه ارتباط، ذلك أننا نظن ـ وامتدادًا لأوهام نظرية المؤامرة ـ أن الإدارة الأمريكية للرئيس «جورج دبليو بوش» قد جرى إعدادها والدفع بها من خلال اليمين الأمريكى المحافظ والدوائر اليهودية، لكى تؤدى هذه المهمة التى قامت بها فى بداية فترة حكمها الأولى ونهاية فترة حكمها الثانية ولكى تقوم بإنجازين كبيرين أحدهما سياسى دولى عام ٢٠٠١م والثانى اقتصادى عالمى عام ٢٠٠٨م، ولا شك أن الشعوب الصغيرة والدول الفقيرة والمناطق ذات الثروات الطبيعية

وفى مقدمتها «النفط» هى التى سوف تتحمل العبء الأكبر من نتائج ما حدث، بـل إننـى أزعم أن ما جرى فى ظل هذه الإدارة وهى فى ظنى واحدة من أسـوأ الإدارات الأمريكية فى التاريخ قد قامت بتنفيذ مخططٍ خفى ولكن نتائجه ظاهرة وواضحة أمام كل ذى بصيرة.

خامسًـا: إن سـندات الخزانة الأمريكية التـى يجرى الترويج لتحصيلها سـوف تتحول إلـى عملية جباية دولية، تسـتنزف بها الولايات المتحـدة الأمريكية أموال الدول الغنيـة، وكأنها توظف خيرات هذه الدول لخدمة المواطن الأمريكى وتعزيز أوضاع المسـتهلك داخل الولايات المتحدة، وخدمة دولة الرفاهية التى تباهى بها أمريكا غيرها من دول العالم، إننا بحق نعيش عصر الـ Pax-Americana بكل ما تحمله هذه التسـمية من معانٍ تذكرنا بسـطوة الإمبراطورية الرومانية منذ عشرات القرون، إننا نعيش عصرًا يسـحق فيه التفوق العقلى ما عداه، وتتمكن فيه الأساليب العلمية المتطورة من اختراق العقول واسـتنزاف الجيـوب، وتحويل العالم إلى ضيعة يمرح فيها الأقوياء.

سادسًـا: إننا نحن العرب نبدو أحيانًا «كالأيتام على مائدة اللئام» برغم أن لدينا عقليات متفوقة ومسـتويات تعليمية رفيعة، ومازلت أذكر من عملى فى الخارجية المصرية أننى رأيت دبلوماسـيين رفيعى المسـتوى من دول الثراء العربـى واقتصاديين من الطـراز الأول ممـن حصلوا علـى درجاتهم العلمية العليا مـن الجامعات الأمريكية والأوربيـة، فلا تنقصهـم الخبرة ولا تعوزهم الرؤية، ولكنه عالم يتحكم فيه الأقوياء قبل الأغنياء، ويسيطر فيه القادرون على ما عداهم، ولا حساب فيه لأحد ما دامت تحميه قوة وتدعمه سـلطة، ويعتمد على عقلٍ عصرى يدرك كل ما يدور ويفسر كل ما يحدث، بل يصنع المستقبل بإرادته وحدها.

سابعًا: قد يصفنى البعض بالمغالاة فى الوهم والاستغراق فى تفسير المؤامرة، ولكن حركة التاريـخ علمتنـا الكثير وجعلتنا نقترب من مراحل متقدمـة فى فهم الآخر وعقليته وأسـلوب تفكيره ومزاجه البشـرى وحسِّه الإنسـانى. ولقد وقر فى ضميرنا بارتياح أن الحيـاة هى صراعٌ مسـتميت لا مكان فيه للضعفاء.. ونحـن نقصد هنا بالضعفاء فقراء العقل وناقصى الخبرة ومحدودى الرؤية، ولم يعد يخالجنى شـك الآن فى أن

الرئيس الأمريكى «جورج دبليو بوش» قد جاء إلى السلطة بإدارته لكى يغيِّر شكل العالم سياسيًا واقتصاديًا لصالح قوى اليمين المحافظ والحلف غير المقدس بين بعض العناصر المسيحية المتطرفة والمراكز الصهيونية المتشنجة، ولقد حان الوقت لمراجعة ما حدث ودراسة ما جرى حتى ندرك بوضوح أين نحن من عالم اليوم؟!

ثامنًا: إن خياراتنا نحن العرب لا تبدو واسعة، بل إن جزءًا كبيرًا منها يتآكل بفعل أساليب الآخر وضغوطه، كما أن الدنيا لا تعطينا أحيانًا فرصة اللحاق بأسباب التقدم وعوامل الازدهار، لذلك كان طبيعيًا أن تتوارى إمكانات دولٍ أكبر منَّا وأضخم، وأشير هنا إلى «الصين» و«اليابان» وهما المطالبتان الآن بدفع جزءٍ لا بأس به من فاتورة الأزمة المالية العالمية التى بدأت فى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨م.

تاسعًا: إن المضاربات فى أسواق العملات المختلفة تجعل الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على التحكم فى غيرها لأنها مديونة بعُملتها الوطنية، لذلك فإنه لا يؤرقها كثيرًا ارتفاع حجم المديونية أو هبوطه، مادامت تملك زمام المبادرة وسياسات البنوك ومفاتيح الخزائن.

عاشرًا: إن الارتباط وثيق بين سبتمبر/أيلول ٢٠٠١م وسبتمبر/أيلول ٢٠٠٨م، فكل منهما مكملٌ للآخر لأنه لا توجد سطوة سياسية دون سيطرة اقتصادية، لذلك فإن الإدارة الأمريكية الحالية قد جمعت الأمرين فى سلة واحدة وجعلت منهما ظاهرة جديدة تجتاح عالم اليوم، وتشير إلى أن نهاية الحرب الباردة سياسيًا لا تعنى بالضرورة نهايتها اقتصاديًا.. إننا أمام عالم تتجه فيه معدلات التقدم لصالح قوى على حساب أخرى، ولا يستطيع فيه الضعفاء إلا أن يقبلوا الضغوط وأن يستجيبوا للمخططات، وكأنما كتب عليهم أن يكونوا دائمًا فريسة للتحالف بين الأقوياء فى عصرنا.

.. هذه ملاحظاتٌ أردنا أن نبسط فيها بعض أوهامنا وأن نجترَّ عددًا من أفكارنا وأن نسمح للخيال بأن يضع يدنا على مفاتيح الحقيقة، بقى أن أقول إننى لا أرى العقل اليهودى بعيدًا عما جرى ولا بريئًا مما حدث، وأعود لكى أقول فى النهاية إن الأزمة المالية العالمية هى جزءٌ مكمِّل للمؤامرة السياسية الدولية، وأقول بارتياح موجهًا حديثى إلى الإدارة الأمريكية الراحلة لقد بدأتم بالسياسة وانتهيتم بالاقتصاد، لقد بدأتم بالسلطة ثم انتهيتم بالثروة، لقد بدأتم بالقوة ثم استكملتم بالمال.

السيد الجديد فى البيت الأبيض

تفـاءل الكثيرون عبر خريطة العالم بمجىء رئيسٍ جديد لـلإدارة الأمريكية باعتبار أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يُمثل أخطر سلطةً لأكبر قوة فى عالمنا المعاصر، ولاشك أن جزءًا كبيرًا من سـعادة الأمم وفرحة الشـعوب بالقادم الجديد، إنما نجمت عن عدائها الشـديد للإدارة الراحلة والشعبية المتدنية لرئيسـها «جورج دبليو بوش» باعتبارها واحدة من أسوأ الإدارات فى التاريخ الأمريكى الحديث، بما كانت تمثله من انحيازٍ مطلق للدولة اليهوديـة وتورطٍ أحمـق فى «العراق» وعنفٍ أعمى فى «أفغانسـتان»، إلى جانب مواقفها الاسـتفزازية مثل الانسـحاب من اتفاقية «كيوتو» الخاصة بالتغيـرات المناخية، والكيل بمكيالين فى سياسـتها تجاه معظم القضايا الدولية المعاصرة، ويهمنى هنا أن أبسـط فى النقـاط التاليـة وجهة نظرٍ قد تبدو عكس التيار ولا تتمشـى مع معظم التحليلات المتفائلة بمجىء السيد الجديد إلى البيت الأبيض، وأوجز ذلك فى النقاط التالية:

أولًا: إن جزءًا كبيرًا من حماس الجماهير فى أرجاء العالم لوصول السيد «باراك أوباما» إلى البيت الأبيض كان يأتى من الشعور العام بأن آخر قلعةٍ من قلاع العنصرية البغيضة قد سقطت، وأن ساكن البيت الأبيض هو أمريكى إفريقى للمرة الأولى فى التاريخ، وأنا ممن يدركون أن الشعب الأمريكى يستحق تحية تاريخيةً خاصة لاختياره رئيسًا أسـود لبـلاده بعد أقل من أربعيـن عامًا فقط من أحداث العنـف الطائفى والتفرقة العنصرية البغضاء فى المدارس ووسائل المواصلات وأجهزة الدولة المختلفة، حيث بلغت ذروة المأساة باغتيال «مارتن لوثر كينج» واندلاع أحداث العنف العنصرى فى عددٍ مـن الولايات الأمريكية، ولقد جاءت نتيجة الانتخابات الرئاسـية الأمريكية الأخيرة لكى يهنأ «مارتن لوثر كينج» فى مرقده، ويدرك أن عبارته الشـهيرة «لدى حلم» قد تحققت بما تجاوز خياله فى ذلك الوقت، ليس الأمر كذلك فحسب، بل إن «جون كيندى» أيضًا يهدأ الآن فى قبره عندما يعلم أن رئيسًـا جديدًا «للولايات المتحدة الأمريكية» يرفع «شعار التغيير»، مثلما فعل ذلك الرئيس الأمريكى الراحل الذى أسـقطته رصاصات غادرة عام ١٩٦٣م فى مؤامرةٍ غامضة لم يتم فك طلاسمها حتى اليوم.

ثانيًا: إن كل رئيس أمريكى يمكن أن يبدأ من الصفر، ولكن مشكلة الرئيس الحالى أنه يبدأ من دون ذلك لأن عليه أن يدافع دائمًا عن انحيازه المحتمل لجذوره الإفريقية وأصوله الإسلامية، فهو يحمل على كاهله وزر القرون ويدفع فاتورة عصور الظلام ويقف على أرضيةٍ رخوة؛ لأن الإدارة السابقة تركت له ميراثًا سياسيًا واقتصاديًا قد لا تجدى معه الحلول والأساليب العصرية إلا بعد سنواتٍ قد تتجاوز مدة إدارته ذاتها، فأنا ممن يشفقون على «باراك أوباما» لا من محاولة التخلص منه بالاغتيال الحقيقى أو المعنوى، ولكن أيضًا لصعوبة موقفه فى ظروفٍ شديدة الصعوبة بالغة التعقيد، إنه لا يرث فقط قضية التغيير المنتظر ولكنه يرث أيضًا عبء الرفض المكتوم ضده من قوى اليمين المحافظ فى «الولايات المتحدة الأمريكية».

ثالثًا: إن لدى قصة صغيرة أرويها الآن لكى ندرك الحالة النفسية والبيئة السياسية المحيطة بالرئيس الأمريكى الحالى، فلقد كان لدينا فى «مصر» كاتبٌ صحفى لامع هو «فيليب جلاب» وفى أحد الاجتماعات العمومية لمؤسسة «دار أخبار اليوم» الصحفية رفع يده محتجًا على اضطهادٍ يشعر به فى عمله، وقال إن السبب ربما يكون من بعض ضعاف النفوس الذين يتعاملون معه من منطلقٍ طائفى، فضحك الجميع فى دهشة لأن رئيس المؤسسة فى ذلك الوقت كان هو الكاتب الصحفى الكبير «موسى صبرى» وهو مسيحى أيضًا، فلا مجال لشبهة الاضطهاد الدينى من رئيسٍ قبطى تجاه مرءوسٍ قبطى أيضًا؛ ولكن «فيليب جلاب» رد يومها قائلًا إن رئيس مجلس الإدارة يظلمنى حتى يشتهر بالعدل، فهو يوغل فى تقليص صلاحياتى والتضييق على حتى لا يُتهم بمحاباة ابن طائفته، مع أن الأمر فى ظنى كان ينبع من الخلاف السياسى بينهما، فقد كان «فيليب جلاب» يساريًا ناصريًا بينما كان الكاتب الراحل «موسى صبرى» يقف على الجانب الآخر.

وأتذكر أيضًا أننى تلقيت مكالمةً هاتفية من رجل دينٍ مسيحى من إحدى المحافظات المصرية التى تم تعيين محافظٍ قبطى لها، ووجدت رجل الدين ـ وهو صديقٌ قديم ـ يشكو لى من أن المحافظ المسلم قد يكون أفضل للطوائف المسيحية؛ لأنه لن يكون متهمًا بمحاباتها وبالتالى لن يبتعد عنها أو يتجاهل أحيانًا مطالبها حتى لا يتهم بما هو متوقعٌ منه بالانحياز الطائفى، لقد تذكرت هاتين القصتين وأنا

أتابع أخبار الرئيس الأمريكى الذى سوف يظل يدافع فى السنوات القادمة عن لون بشرته وتاريخ ديانته، إلى جانب ابتزازه من جانب القوى المعادية له متهمًا بالولاء الداخلى لتلك المرجعيات التاريخية فى شخصيته، حتى وإن لم يكن ذلك صحيحًا بالمرة، فالمطلوب من «أوباما» دائمًا أن يتطرف فى حُب «إسرائيل» وعشق مطالبها العدوانية واتهام المسلمين بالتطرف، والمضى مع بعض السياسات التى تدفع عنه تهمة الانحياز لأصوله الشخصية.

رابعًا: إن موجات التفاؤل التى أحاطت بوصول «أوباما» إلى البيت الأبيض ـ برغم كل المبررات التى سقناها ـ لا تخلو من نبرة قلق وإحساس بأن الرجل سوف يتعرض لضغوط شديدة؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية معروفة بذلك النوع من التعصب العكسى، وهل ننسى أنها دولة «العزلة التاريخية» ودولة «المكارثية»؟! وهى أيضًا دولة «الشفافية المطلقة» و«الاتهامات المرسلة» و«الفضائح المدبرة»! لذلك لن تقبل قوى كثيرة فى الولايات المتحدة الأمريكية بأن تتعامل مع رئيس ليست لديه مواقف، ولا يمكن الدخول إليه من نقاط ضعف معينة، ولنا فى «ريتشارد نيكسون» و«بيل كلينتون» عبرة فى هذا السياق؛ عندما تمكنت قوى معينة داخل الولايات المتحدة الأمريكية من إضعاف دورهما سواء بفضيحة «ووترجيت» أم فضيحة «مونيكا لوينسكى»، إنه مجتمع غريب عجيب ولكنه يقود العالم لا عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا فقط ولكن أيضًا من خلال القيم الاجتماعية والتقاليد الثقافية والسلوك الإنسانى.

خامسًا: إن هناك بوادر واضحة تؤكد ما نذهب إليه الآن؛ فقد اختار «أوباما» عددًا من مساعديه من بينهم من هو معروف بانحيازه الطبيعى للدولة العبرية، ومن بينهم أيضًا بقايا لإدارات ديمقراطية سابقة ميولهم معروفة واتجاهاتهم واضحة وسياساتهم معلنة، إلى جانب بعض الخبرات من الجمهوريين أيضًا وهى نقطة تحسب له، ولكنها تؤكد نفس المعنى الذى ندور حوله وهى أن «باراك أوباما» لن يكون «المهدى المنتظر» أو «المسيح الجديد» ولكنه رئيس يسعى إلى التغيير فى ظل عوائق شديدة وبيئة سياسية متوترة، لذلك فإننا لا نظن أنه سوف يكون قادرًا بسهولة على أن يترك بصمات سريعة أو تغييرات مؤثرة فى الساحة الدولية، سواء كان ذلك فى

العراق أم أفغانستان أم القضية الفلسطينية، فالأعباء متراكمة والتركة ثقيلة والإدارة الراحلة قطعت جسورها مع كثير من قوى الاعتدال فى العالم.

سادسًا: إن حديث «باراك أوباما» عن الانسحاب من العراق هو حديث انتخابى أكثر منه حديثًا واقعيًا كما أنه لا يخلو من استجابة للرأى العام الأمريكى عاطفيًا، ولكننى استمعت لجنرال أمريكى كبير من أصحاب القرارات العليا وهو يقول صراحة إننا سوف ننصح الرئيس الأمريكى الجديد بالتفكير بطريقة مختلفة فى مسألة الانسحاب السريع من العراق لأن الأمر أكبر وأخطر من قرار سياسى متعجل بل هو يحتاج إلى قرار ميدانى قد تكون نتائجه سيئة على صورة الولايات المتحدة الأمريكية فى الخارج، وفى ظنى أن الإدارة الأمريكية الجديدة سوف تدعم الاتفاقية العراقية الأمريكية ولن تتجاوز عام ٢٠١١م كحد أقصى للخروج من العراق وهو أمر لم يكن مؤكدًا بالنسبة للإدارة الراحلة حتى تتمكن من البحث عن نهاية مشرفة لورطتها العسكرية فى بلاد النهرين، كما أن الوضع فى «أفغانستان» يتفاقم يومًا بعد يوم إلى جانب تحولات سياسية داخل «باكستان» التى ترفض العدوان الأمريكى المتكرر على أطراف الدولة بدعوى تعقب عناصر «طالبان» أو فلول « القاعدة»، وهذه النقطة بالذات تؤكد أن صورة الولايات المتحدة الأمريكية تزداد قبحًا فى مناطق مختلفة من العالم، أما موقف «أوباما» من القضية الفلسطينية: فلا أظن أنه سوف يكون اختلافًا ضخمًا عن السياسة الأمريكية التقليدية فى دعم إسرائيل وحماية أمنها والدفاع عن مصالحها، لذلك فإن الآمال الكبيرة لا يجب أن تقودنا بمنطق الوهم إلى أحلام لن تتحقق، فما زلت أتذكر التفاؤل العربى بإدارة «جورج دبليو بوش» عند وصوله إلى السلطة لأول مرة، ويجب أن ندرك هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة ضخمة ذات سياسات مستمرة ولن يؤدى تغيير الإدارة فيها إلى انقلاب سريع فى سياساتها الخارجية.

سابعًا: إن الأزمة المالية العالمية ألقت بظلالها القاتمة على مستقبل إدارة «باراك أوباما» لأن عليه أن يواجه أزمة ضخمة تكاد تعصف بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية وتفوقها الاقتصادى وتقدمها التكنولوجى، كما أن الإجراءات المطلوبة والبرامج المقترحة سوف تستغرق بالضرورة معظم وقت «أوباما»، وسوف تصرف كل جهوده إلى الأوضاع الداخلية والاقتصاد الأمريكى ومقتضياته، بدلًا من أن يستطيع التقدم بتغييرات مؤثرة

فى السياســات الخارجيــة، والمواطن يهمه فى النهاية احتياجاتــه اليومية وأوضاعه المالية قبل أن يعنيه ما يجرى فى الشرق الأوسط أو حتى ما يدور فى أمريكا اللاتينية!

.. هذه قراءة متأنية لتغييرات جذرية فى العالم، طرأت على الساحة السياسية الدولية وتكاد تدفعه دفعًا نحو حالة جديدة من الترقب والفوضى التى قد تســتمر لســنوات قبل أن يقــف العالم على قدميه مرة أخرى لينظــر إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الأعظم الوحيدة، ويجب ألا يغيب عن وعينا أن تأثير السياسة الأمريكية فى عالم اليوم هو أكبر بكثير مما نتصور شئنا ذلك أو لم نشأ، فحتى الصين وأوربا وغيرهما لا يخرجون عن هذا السياق، سياق العصر الأمريكى بكل ما له وما عليه!

□□□

obeikandl.com

مصر وغزَّة والإخوان!

لـم يـدرك الكثيرون فى العالـم العربى وخارجه المشـكلة الحقيقية التـى وقفت وراء الانتقـادات التى وجهها البعض للموقف المصرى أثناء الحرب الإسـرائيلية على «غزَّة»، وتصـور عدد كبيـر من المراقبين أن «مصر» مكبَّلة بالتزامـاتٍ تعاقدية تجاه الدولة العبرية أمام المجتمع الدولى، بعد توقيع اتفاقيتى «كامب ديفيد» عام ١٩٧٨م و«السـلام المصرية الإسـرائيلية» عـام ١٩٧٩م، وفـى ظنى أن الأمـر لا يقف عند هذا الحد بـل هو محكومٌ بحساسـيات أخرى، ينبغى أن ننقب عنها وأن نفتح ملفاتها إذا كنَّا جادين حقًّا فى عملٍ عربى مشترك وتنسيقٍ قومى حقيقى، لأننى أظن أن هناك عاملًا إضافيًا لا يمكن تجاهله، وأعنـى به أن حركة «حماس» ـ وهى فصيلٌ قومـى مناضل ـ لها جذورٌ تاريخية تمتد إلى «جماعة الإخوان المسـلمين» التى بدأت فى «مصر» على يد الإمام «حسـن البنا» منذ عام ١٩٢٨م، لذلك كان غريبًا ومريبًا أن تنطلق السهام تجاه «مصر» صاحبة التضحيات الكبرى والمواقف القومية حربًا وسـلمًا تجاه «القضية الفلسـطينية»، ولم يدرك الكثيرون أن الأمر يحتـاج إلى نظرةٍ أعمق وإلى تحليلٍ أكثـر موضوعية وإنصافًا لكل الأطراف، ولعلى أفصِّل هنا شـيئًا مما أتصـوره مرتبطًا بهذا النمط من قراءة الأحداث وتحليل مدلولاتها، وسـوف أوجز ذلك فى النقاط الآتية:

أولًا: إن للأمة العربية همومها المشتركة وشجونها الواحدة، ومع ذلك فإن لكل قطر عربى خصوصيته التى تختلف عن غيره، وتحتاج من أشـقائه أن يتفهموا ظروفه ونوعية معاناتـه، فالأوربيون مثلًا يدركون هـذه النقطة جيدًا ويتعاملـون فيما بينهم بفهم واسـع لما تواجهه كل دولة من تحديات وما يحيط بها من مشـكلات، ولو تأملنا الاتحاد الأوربى مثلًا فى صيغته الحالية لوجدناه يسـلِّم بالاختلافات البينية ويقبل منطق السـرعات المتفاوتة، إذ ليسـت كل الدول الأوربية فى منطقة عُملتها موحدة «اليورو»، وليست كلها أيضًا منضمة إلى مجموعة «الشنجن» أى «التأشيرة الموحدة لمعظـم دول الاتحاد»، كمـا أنها لم تقبل جميعًا بفكرة المنطقة الجمركية الواحدة، بل ارتضـت الدول الأوربية جميعًا بهامشٍ من الاختلاف فى سياسـتها الخارجية

لأسبابٍ ترتبط بالتزامات كل قطر وأوضاعه، وقد يقول قائل ـ ومعه بعض الحق ـ إن المقارنة هنا غير واردة لأن «الأمة العربية» ليست هى «الاتحاد الأوربى»، فالعرب تجمعهم قومية واحدة بكل مظاهرها اللغوية والثقافية والحضارية بينما «أوربا» هى خليطٌ من قوميات متعددة ولغاتٍ مختلفة، ولكن يبقى الأمر فى النهاية أن كليهما يمثل تجمعًا لمجموعة من الدول المستقلة ذات السيادة، كما أن لغة المصالح المشتركة قد أصبحت هى التى تتقدم على لغة العواطف المتبادلة.

ثانيًا: إن «مصر» بلدٌ كبير ـ تاريخًا وسكانًا ـ وهو ما يضع على كاهلها أعباءً أكبر ويحيطها بمشكلاتٍ أكثر، بل يمارس عليها ضغوط أشد، ومع ذلك فالأمل فيها كبير وسقف التوقعات منها مرتفع، وهو ما يضع تلك الدولة المفصلية فى وسط العالم العربى أمام ظرفٍ استثنائى يحتاج إلى المراجعة والتأمل، ولا يخالجنى شك فى أنَّ كثيرًا من الدول العربية الأخرى لها ظروف مشابهة وأوضاع مثيلة، ومع ذلك تظل الخصوصية المصرية نسيجا وحدها بما يتأتى معه ضرورة أن ينظر أشقاؤها إليها بعين الاهتمام والتفهم، ولابد أن أعترف أن أشقاءها العرب ـ فى مجملهم ـ ينظرون إليها من هذا المنطلق، وحين يغرِّد البعض خارج السرب فإنه يبدأ باستهداف «مصر»، متصورًا أن هدم ما هو قائم هو دائمًا تمهيد طبيعى لقيام ما هو مطلوب! والأمر فى ظنِّى لا يتضمن إشارة لبلدٍ معين بقدر ما يشير إلى تياراتٍ بذاتها موزعة بين أقطار الأمة كلها، وأنا هنا لا أفترض أن «مصر» دولة فوق الدول أو خصوصية فوق الخصوصيات، فما هو متاحٌ لها يجب أن يكون فى متناول يد الجميع، وإذا كان العرب قد اختصوها بالجامعة العربية مقرًا وارتضوا لها دور الشقيقة الكبرى فى كثيرٍ من الظروف، إلا أن ذلك لا يلغى منطق المساواة فى السيادة والعدالة فى توزيع الأدوار.

ثالثًا: إن مشكلة حركة «حماس» التى قادت المقاومة الباسلة ضد «إسرائيل» فى «غزة» أنها فصيلٌ محسوب على جماعة «الإخوان المسلمين»، و«الإخوان المسلمون» فى مصر كانوا يمثلون واحدًا من أضخم الملفات السياسية فى العقود السبعة الأخيرة، فلقد اشتبكت معها كل نظم الحكم فى العهدين الملكى والجمهورى بلا استثناء، وأدركنا دائمًا أنهم قد لا يستطيعون الوصول إلى السلطة ولكنهم قادرون على إيجاد

مساحةٍ لهم فى الشارع المصرى، انطلاقًا من تدينه المفرط وإيمانه العميق ونتيجة الخلط لديهم بين الدين والسياسة، و«مصر الرسمية» بل «الشعبية» أيضًا تحسب «حركة حماس» على هذه الجماعة، وأعتقد أن الذى يعزز هذا المنطق لا يأتى من جانب حركة «حماس» بقدر ما يأتى من الجماعة ذاتها، فهم يتصرفون فى «مصر» وكأنهم الأوصياء على هذه الحركة النضالية بما يضعها معهم فى سلة واحدة، وأشهد أن السيد «خالد مشعل» رئيس المكتب السياسى لحركة «حماس» قد قال لى فى لقاء لنا بداره فى «دمشق» إنه يعطى توصية لكل رفاقه الذاهبين إلى «مصر» بالامتناع عن زيارة «المرشد العام» أو «مقر الإخوان» فى القاهرة، تجنبًا لحساسيات يدركها ودرءًا لمشكلاتٍ لا يفضل التورط فيها.

رابعًا: لقد كانت العلاقة بين مصر و«حماس» مرشحة لأن تكون هى الأقوى بين فصيل فلسطينى والدولة المصرية، إذ إن حركة «حماس» هى بنت قطاع «غزة» الذى يتاخم الحدود المصرية، وكان من المنتظر أن تكون هذه الصلة مبررًا لفهم أكثر وثقة أكبر وعلاقة أفضل، ولكن اللون الدينى للحركة ـ باعتبارها تعبيرًا عن المقاومة الإسلامية قبل أن تكون مقاومة وطنية ـ قد خلق الحساسيات وزرع الشكوك، ولمن لا يعلم فإن التاريخ الحديث لمصر قد جعل الدين طرفًا مباشرًا فى العملية السياسية على نحو أصاب الوضع كله بحالة من القلق والتوتر، الذى انعكس بدوره على الرؤية المصرية لحركة «حماس» ونضالها ضد العدوان الإسرائيلى، ولنا أن نتخيل لو أن «غزة» تضم أغلبية «فتحاوية» وقيادة فلسطينية وطنية مدنية، هل كان الموقف المصرى سيكون على ما آل إليه مؤخرًا؟ إن الجواب عندى بالنفى، وهل نسينا أن «أبا عمار» كان ابن القطاع بهواه المصرى ومشاعره الجياشة تجاه «الكنانة»؟.. لذلك فإننى أعبر صراحة عن أسفى للفرصة الضائعة التى كان يمكن أن تتيح علاقة مختلفة بين الدولة المصرية والحركة «الحمساوية»، انطلاقًا من أمرين: اعتدال أكثر فى فكر «حماس» وسماحة أوضح من جانب «مصر».

خامسًا: إن كثيرًا من تصرفات أعضاء جماعة «الإخوان المسلمين» مؤخرًا فى البرلمان المصرى وخارجه قد سكبت الزيت على النار فى العلاقة الملتهبة أحيانًا بين مصر وحماس، فأخذت الحكومة المصرية موقفًا متحفظًا تجاه الحركة بجريرة تحفظها

تجـاه الجماعة! ودفعـت حركة «حماس» فى علاقتها مع مصـر فاتورة الخلافات الداخلية فى الحياة السياسـية المصرية.. فلقد تصور «الإخوان المسـلمون» ـ ولهم تاريخ طويل فى دعم القضية الفلسطينية منذ بدايتها ـ أنهم هم الأوصياء على نضال ذلك الشـعب الشـقيق، وذلك خطأ كبير انعكس بشدة على نظرة المصريين للنضال الفلسـطينى متمثلًا فى حركة «حماس» تحديدًا، فالصوت المرتفع فى الحديث عن معبـر «رفح» داخل مصر جاء مـن جماعة «الإخوان» وقوافل الأطباء للإغاثة نظمتها نقابتهـم من أغلبيـة إخوانية، فشـعر الكثيرون وكأن الجماعـة تتعامل مع حركة «حماس» باعتبارها الجناح العسـكرى لها، وهذا احتكار للنضال واختزال للحقيقة لأن المصريين جميعًا ـ شأن كل العرب ـ متعاطفون بشدة مع المقاومة ضد الاحتلال المسـتمر والعدوان القائم، ولا تسـتطيع جماعة دينية أو حزب سياسـى أو تجمع شعبى أن ينسب لنفسه شرف رفع العلم الوطنى وحده.

.. إننـى أردت مـن الملاحظات الخمس السـابقة أن أجلى طبيعـة العلاقة بين مصر وحركة «حماس» صاحبة السـيطرة الفعلية فى قطـاع «غزة»، وهو ذلك القطاع الذى يرتبط بمصـر ارتباطًـا عضويًا منذ فجر التاريـخ، ويكفى أن نتذكر أن مصر كانت هى المسـئول الإدارى عن شـئون القطاع فيما بين ١٩٤٨م و١٩٦٧م، أى الفترة ما بين النكبة والنكسـة، لذلك فإن من الطبيعى أن تكون مسـئولية مصر أساسـية بالنسـبة للقطاع وسـكانه، مهما حالت بعض الضغوط الداخلية فى مصر أو التوجهات الدينية فى فلسطين دون إبراز أهمية هذه العلاقة وحيويتها فى تحديد مسـتقبل المنطقة، لذلك فإننى أشارك كل العقلاء شعور الأسـف لطبيعة تلك العلاقة التى تبدو مخالفة لمنطق الأمور، وأبدى دهشـتى ـ مثلًا ـ من إقحام حركة «حماس» نفسـها فى الخلاف العابر بين مصر و«حزب الله»، خصوصًا وأننى أعتقد أن التصعيد فى مثل هذه الخلافات إنما يخدم طرفًا واحدًا هو دولة إسرائيل العدوانية التوسعية العنصرية الخارجة على الشرعية الدولية!

□□□

الوقوف على أرضية وطنية

قد يحتدم الخلاف السياسى بين أبناء الوطن الواحد وتختلف التوجهات الحزبية حول القضايا التى تهم الشعب ومستقبل أجياله القادمة، ولكن المهم دائمًا ـ قبل ذلك كله ـ أن يكون الخلاف، مهما اتسعت هوته وزادت حدته، واقفًا على أرض وطنية ورابضًا على ثوابت لا ينبغى التفريط فيها أو التنازل عنها، أقول ذلك وعينى على مصر ـ الوطن والشعب ـ فقد لاحظت فى السنوات الأخيرة أن الشعور بالانتماء لدى قطاع من الشباب يبدو سطحيًا أحيانًا وهامشيًا أحيانًا أخرى، مع أننا لو استعرضنا تاريخ الحياة السياسية المصرية لوجدناه مطابقًا لتاريخ الحركة الوطنية، فحزب «الوفد» مثلًا فى الفترة الليبرالية بين الثورتين ١٩١٩م ـ ١٩٥٢م لم يكن يجسد فقط شعارات الوحدة الوطنية والسعى نحو الاستقلال التام واحترام دستور ١٩٢٣م، ولكنه كان يتجاوز ذلك لكى يكون وعاءً كاملًا للحركة الوطنية بكل أطيافها، حتى جرى تلقيبه «بالثوب الفضفاض» الذى يحتوى تيارات متعددة تحت مظلة المصلحة العليا للوطن، ونحن مستعدون الآن لقبول الحوار الحر والرأى المخالف، بل أيضًا الشطحات الفكرية والمبادرات السياسية، بشرط أن نكون جميعًا فوق أرضية واحدة نقف عليها ولا نحيد عنها وأعنى بها الأرضية الوطنية، ولعلى هنا أفرد بوضوح ما أوجزته فى السطور السابقة من خلال الملاحظات التالية:

أولًا: إن ظهور فكر العولمة والتقدم المذهل فى تكنولوجيا المعلومات والسرعة الهائلة فى وسائل الاتصال، قد أفرزت فى مجملها ذلك النوع الجديد من المواطن الذى قد لا يتمسك بالثوابت، ولكن يمضى وراء مجتمع إنسانى واسع سقطت فيه الحواجز وتلاشت منه الحدود، خصوصًا وأنه مع انهيار مبدأ السيادة المطلقة للدولة، فإن المشاعر الوطنية يمكن أن تكون قد اهتزت لدى بعض الأجيال الجديدة بحكم الانبهار بنمط الحياة فى مجتمعات أخرى أكثر تقدمًا.

ثانيًا: إن التداخل بين السلطة والثروة قد أدى إلى حالة من الميوعة الوطنية والأخلاقية أيضًا، فالسلطة ترتبط بهيبة الدولة أما الثروة فلا وطن لها لأنها تسعى بامتداداتها وتنساب بأموالها وتتحرك وفقًا لمصالحها دون اعتبار ـ فى الغالب ـ للمشاعر

الوطنيـــة أو المواقـــف القومية، وقد تدفـــع أصحابها أحيانًا إلـــى الوقوف على أى أرضية؛ لأن المصالح الفردية تطغى والأهداف الذاتية تسيطر.

ثالثًـــا: إن الحس الوطنـــى يرتبط بالاهتمام بالعمل العام والرغبة فى خدمة المجتمع، وهى مظاهر بدأت تتراجع فى الســـنوات الأخيرة بفعل انحســـار الأحلام القومية وتوالى الهزائم السياسية والعسكرية، وتبدل الخريطة الدولية بين الأصدقاء والأعداء، فضلًا عـــن الفوضى فـــى الأوضاع الإقليمية، والإحباط الذى أصاب الأغلبية الســـاحقة من شباب هذا العصر.

رابعًـــا: إن غياب الرؤية السياســـية الواضحة تعنى اختفاء النوتة الموســـيقية التى تحرك عازفى الأوركســـترا فى توافق بين النغمات وانسجام بين الآلات، وإلا أصبح اللحن نشازًا لا يعبر عن هوية متميزة، أو شخصية مشتركة أو قيمة يمكن الالتفاف حولها والإيمان بها والدفاع عنها، وما كان يسميه أستاذ العلوم السياسية الراحل د. «حامد ربيع» ـ الذى كان فى حد ذاته موسوعة متنقلة فى الفقه السياسى الغربى والإسلامى معًـــا على نحو منقطع النظيـــر ـ «بالدولة الكفاحية»، كان يعنى بها تلك التى تملك مشـــروعًا وطنيًا، جرى حوله توافق عام وســـعى مشترك ورغبة طوعية من كل القوى السياسية والاجتماعية.

خامسًا: لقد أدى شحوب الدور الوطنى ونقص المشاركة السياسية إلى نوع من اللامبالاة، وضعف الانتماء الذى أدى بدوره إلى تراجع الولاء، ولعلى أكون منصفًا هنا فأقول إن ذلـــك جزء من ظاهرة عالمية لا يمكن تجاهلها أو إغفال تأثيرها، فالأجيال الجديدة لا تحمل على كواهلها ما حملته أجيال ســـابقة من مطلب الحرية ومسعى الكرامة، والنضال من أجل غايات تطلعت إليها شعوب كثيرة فى القرن الماضى.

.. وإذا انتقلنا ـ قياسًا على ذلك ـ إلى تطبيق تلك الأفكار العامة على مصر، فإننا نقول إن العصـــور البارزة فـــى التاريخ الحديث بدأت من العهد الملكى ثـــم عهود «عبد الناصر» و«الســـادات» و«مبارك»، على اعتبار أن فترة حكم «محمد نجيب» هى فترة قصيرة وفاصلة بيـــن عهدين، ولم يكن فيها ذلك «الجنرال» الطيب القلب صبور الشـــخصية مطلق اليد أو حر الإرادة، وسوف نكتشف أن حكام مصر كانوا يقفون دائمًا على أرضية وطنية، فالأسرة العلويـــة التى بـــدأت بمحمد على وانتهت بفاروق لم تعـــرف نموذجًا صارخًا للخروج على

الوطنية المصرية باستثناء الخديو «توفيق».. أما «فاروق» نفسه والذى قامت ثورة ١٩٥٢م للإطاحة به، فقد كان ملكًا فاسدًا ولكنه لم يكن حاكمًا خائنًا، فكراهيته للاحتلال البريطانى معروفة وارتباطه بالوطن المصرى كان مؤكدًا.. أما «عبد الناصر» فمثله مثل «أحمد عرابى» ابن للعسكرية المصرية التى قدمت لهذا الوطن دائمًا أفضل ما لديها وأسهمت فى الحركة الوطنية والدفاع عن الأمن القومى على نحو نادر فى تاريخ الشعوب، و«عبد الناصر» فوق هذا وقبله قامة قومية عالية وطراز وطنى فريد، قد تكون له أخطاؤه الكبرى مثلما كانت له إنجازاته الكبرى أيضًا، ولكنه وقف على أرضية وطنية بل قومية حتى النفس الأخير من حياته.. أما «السادات» الذى يعتبر «رجل دولة» من طراز فريد، فإنه قد وقف دائمًا منذ مطلع حياته وصدر شبابه على أرضية وطنية مصرية صلبة، يكفى أن يتذكر القارئ أن «السادات» كان عضوًا فى تنظيم «الضباط الأحرار» مع ارتباط بما سمى بمجموعة «الحرس الحديدى» الموالى للملك فى نفس الوقت، ولكن ولاءه كان بغير جدال مع الحركة الثورية فى الجيش ولم يخن يومًا وطنه ولا أمته، حتى رؤيته للعلاقة بين العرب وإسرائيل كانت اجتهادًا سياسيًا من زعيم يعرف المتغيرات الدولية والتطورات الإقليمية ويلعب ببراعة عليهما..

وعندما جاء «مبارك» إلى السلطة فقد كان وراءه رصيد طويل من التاريخ العسكرى المشرف، فقد بدأ السلم من بدايته ووصل إلى نهايته مشاركًا فى كل حروب مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين، فضلًا عن دوره الفريد فى حرب أكتوبر ١٩٧٣م وتربيته المباشرة للكوادر الباسلة من ضباط القوات الجوية المصرية، ولقد عملت شخصيًا على مقربة منه قرابة سنوات ثمانٍ ورأيته يضع يده على الخيار الوطنى فى كل المواقف وينحاز للمصلحة العليا لمصر بغير تردد..

فذلك كله جيل رفيع القدر واضح الغاية من أبناء مصر الذين وقفوا دائمًا على أرضية وطنية أمام كل التحديات وفى كافة الظروف، ومصر الإصلاح والتنوير بعد ثورة التحرير تتطلع إلى كل أبنائها من الأجيال الجديدة لكى يواصلوا الطريق ويحملوا الشعلة، موقنة أن انتماءهم لمصر الوطن والأرض والشعب سوف يعلو على سواه، وأن جذور الوطنية المصرية سوف تمتد فيهم، برغم الظروف الدولية المختلفة والأحوال الإقليمية المضطربة والفوضى السياسية التى تسود عالم اليوم، ولا شك أنهم سوف يكونون على وعى كامل بآلام

الكادحين ومعاناة الفقراء، ودراية صادقة بآمال الشـعب ـ كل الشعب ـ وأحلامه وأمانيه، لأنهم سـوف يقفون بالضرورة على أرضية مصريـة وعربية، لا تنال منهم تيارات وافدة أو مواقف عارضة أو حسـابات متشابكة أو أهواء شخصية أو مصالح فردية.. فمصر دائمًا أمة منجبـة قدمت للمنطقة: تنوير «الطهطاوى» و«محمد عبـده»، وجهاد «عرابى» و«مصطفى كامـل»، ووطنية «سـعد زغلول» و«مصطفى النحاس»، ونضال «عبد الناصر» و«السـادات» و«مبارك»، وسوف يمتد الطريق وتتواصل سلسلة الزعامات المصرية الوطنية التى لا يرضى الشعب عنها بديلًا ولن يعرف غيرها أبدًا.

□□□

obeikandl.com

إنها مصر وليست «هونج كونج»!

تطفو على السطح من حين لآخر نغمة مقلقة تخلط بين مفهوم قيادة الدول وبين إدارة الشركات، وهما أمران قد يكون بينهما قاسم مشترك يرتبط بتعريف «القرار الرشيد» ولكنهما لا يتطابقان أبدًا فى المبنى أو المعنى، إذ إن الوطن أمر يختلف عن سواه، ففيه مضامين إنسانية عميقة ومشاعر عاطفية قوية، وله روح لا يمكن قياسها بمعيار الربح والخسارة، ولعلى أفصل هنا ما أبتغى الوصول إليه من خلال النقاط التالية:

أولًا: إنه إذا كانت الدولة هى أرض وشعب وحكومة فإن فلسفة الوطن ترتبط بمعنى الأمة وكل ما يصاحبها من رؤية شاملة وذاكرة مشتركة، كما أنها تجسد مجموعة الروابط بين أطراف الجماعة البشرية دون النظر إلى الانتماءات الفكرية أو العقائد الدينية أو الشرائح الطبقية، ويكفى أن نتأمل شعور الألم الدفين الذى أصاب المصريين وهم يتابعون ابتلاع البحر لقرابة الألف منهم، وكيف تحول هذا الشعور إلى حزن عميق سوف يبقى فى وجدان الإنسان المصرى وذاكرته الوطنية لسنوات طويلة؟!

ثانيًا: إن «عرابى» و«مصطفى كامل» و«سعد زغلول» و«مصطفى النحاس» و«مكرم عبيد» و«محمد نجيب» و«جمال عبد الناصر» و«أنور السادات» و«حسنى مبارك»، هم نماذج لمدرسة الوطنية المصرية وأسماء رصعت سماء الوطن فى مراحل مختلفة، وكان لكل منهم إنجازاته الباهرة وأخطاؤه الكبيرة أيضًا، إلا أنهم ـ ومئات غيرهم من قيادات مصر ـ قد تميزوا بقاسم مشترك، وهو الوقوف على أرض مصرية وطنية تمتد جذورها إلى العصر الفرعونى مرورًا بكل أحقاب التاريخ القومى وعصوره المختلفة وثقافاته المتداخلة وحضاراته المتجانسة.. لذلك فإننى أقول إن «الأزهر» الشريف قد لعب دورًا تنويريًا، كما مارست «الكنيسة القبطية» نشاطًا تعليميًا فى وقت كان فيه «الجيش المصرى» ولا يزال هو المدرسة الأولى فى الوطنية ووعاؤها الباقى وروحها المتجددة.

ثالثًا: قد تحتاج الدول فى مراحل معينة إلى من يأخذ بيدها اقتصاديًا فيروج للاستثمار فيها ويفتح منافذ التصدير أمامها، ويقوم بعملية تعبئة شاملة لمواردها من أجل

التنمية وحشد قواها من أجل الديمقراطية، ولكن يبقى أمر آخر يحكم كل الحسابات العلوية للمصلحة الوطنية، التى قد يحققها سياسيون أو أكاديميون أو رجال أعمال أو «تكنوقـراط» أو ضبـاط لأن المهم فى النهاية هو تكامل الرؤية وشـمول النظرة، بحيث يبدو «الكل فى واحد» لأن الأوطان أقوى وأدوَم من المكان والزمان.

رابعًا: إن مصر هى الحضارات والثقافات، هى الولاة والسـلاطين، هى الملوك والرؤساء، هـى الأحزاب والنقابات، هى الأزهر والكنيسـة والجامعات، هى الصعيد والدلتا، هى السـدود والترع والقنوات، هى شـعب منجب فى وطن عجوز اشـتغل بصناعة الحضارة واشـتبك مع كل العصور فى صراع متواصل .. إن مصر هى الآثار والقصور والشوارع والحارات، إن مصر هى الفقراء والأغنياء، إن مصر هى المفكرون والمبدعون والعلمـاء، إن مصر هى الحروب الدامية والمعارك القاسـية والانكسـارات المؤلمة والانتصـارات الظافـرة، ألا يصنع كل ذلك وطنًا عظيمًا يتجـاوز كثيرًا حدود إدارة الشركات أو تنظيم المؤسسات؟

خامسًا: تستأثر مصر فى تاريخها الطويل بمكانة ذات خصوصية معروفة وفرادة واضحة؛ ففيها مدينة واحدة تحتوى على خُمس تراث الإنسانية كلها أو ربما يصل إلى ربعه أو يزيـد، فيها نيل لا يتوقف عطاؤه وأهرام تبدو شـاهدة علـى التاريخ، صارعت الأزمنـة وتحدت الغزاة ولفظت الطغاة، إن مصر ليسـت جزيرة «هونج كونج» ولن تكـون، لأن أعماقهـا تذهب بعيدًا فى ضمير الوجود، كمـا تلعب التقاليد الموروثة والقيم الراسخة دورًا شديد التأثير فى سكانها. وأنا هنا لا أنطلق من عبقرية الزمان والمكان كما رآهما «جمال حمدان» ولكننى أنطلق أيضًا من غزوة «الإسـكندر الأكبر» وحملة «بونابرت»، وكيف اشـتركا معًا فى استخدام ديانة المصريين طريقًا للوصول إلـى قلوبهم؟! فقد أدركا أن الـركام الثقيل من أحداث التاريخ الطويل يجعل مصر شـيئًا بسـيطًا فى مظهره مركبًا فى جوهره، إنها بلد تبدو دائمًا طيعة ولكنها تكون أحيانًا عصية لا يسهل قيادها ويصعب إرضاؤها.

.. من خلال استعراض النقاط السابقة فإننى أريد أن أقول بوضوح إن مصر وطن يختلف عـن غيره، فهى تنتمى إلى دول الحضارات القديمـة مثل الصين والهند وغيرهما، حيث

لعب المكون البشرى الدور الأساسى فى صياغة الحياة وصنع المستقبل، فدول الحضارات القديمة لا تنصاع فى قراراتها اليومية لمنطق الربح والخسارة ولكنها تحتكم إلى مخزون حضارى ضخم وتراث ثقافى عريق.

لقد رأيت فى الهند الأبقار تتهادى فى الشوارع لا يمسها أحد بسوء، بينما الشعب الهندى يعانى نقص الغذاء أحيانًا، فالقيم الروحية والاجتماعية قد تضرب القرار الاقتصادى بل تعطل عملية التنمية برمتها، لذلك فإننى ممن يعتقدون أن التحديث مرتبط بالتحول البشرى كما أن الانتقال إلى المستقبل يحتوى أبعادًا ثقافية وفكرية وليست فقط حسابات تجارية أو توقعات اقتصادية، وإذا أخذنا المثال الهندى مرة ثانية ـ لأنه نموذج مشابه لنا كما أننى عايشته شخصيًا لسنوات أربع ـ فسوف نجد أن «جواهر لال نهرو» الزعيم الهندى الراحل عندما أشرف على المجلس القومى للتخطيط غداة استقلال بلاده، فإنه استوعب مفهوم القومية الهندية لشعب متعدد الأصول والأعراق والديانات واللغات، برؤيته الثاقبة كافة العوامل المحيطة بالكيان الهندى الواحد، ولم يقع فريسة التصور المجرد للإدارة بمفهوم حسابى قد يدفع الدولة خطوات، ولكنها تكون رخوة قابلة للتراجع أمام حدث كبير أو الانهيار فى مواجهة ضربة مفاجئة..

لذلك فإن الذين يتصورون أن التنمية عملية اقتصادية بحتة أو أن الديمقراطية إجراء دستورى فقط هم واهمون؛ فالتراث يحيط بالقرارات والحارة الضيقة هى التى تحدد أحيانًا مصائر الشعوب ولا يجب أن نغفل أبدًا تأثير الشارع مهما بدا هادئًا، كما لا يجب أن نمضى بثقة وراء الأرقام والإحصاءات والاستقصاءات مهما كان الإغراء شديدًا، فالوطنية تعبير شديد التعقيد فيه معانى الانتماء والولاء والتضحية والفداء والرغبة فى النهوض والقدرة على العطاء، قد يجوز أن تكون هناك دول أو أقاليم يصلح لها المنطق الحسابى عند تحديد مسار المستقبل هكذا فعلت بعض الدول الآسيوية الصغيرة.

ولعل جزيرة «هونج كونج» التى عادت إلى أحضان الوطن الأم منذ سنوات ـ مع الاحتفاظ بوضع خاص نظرًا لظروفها الخاصة ـ تمثل نموذج الاعتماد المطلق على القرار الاقتصادى المجرد، بينما وطننا فى مصر يختلف تمامًا، فالمضمون الاجتماعى متجذر والوظيفة الأخلاقية أساسية فى السلطة والثروة معًا، كما أن الأمم العريقة تستلهم خطاها

من رصيد ماضيها وزخم حاضرها، إن حديث «نيتشـــه» إلى الأمة الألمانية مثله مثل نداء «أتاتورك» للأمة التركية، أو شـــعارات الوحدة الوطنية التى رددها «ســـعد زغلول» مخاطبًا أمته المصرية.

فالدولة العصرية ليست هى المبانى والمنشآت وليست هى المصانع والشركات، وليست هى المدارس والجامعات ولكنها تلك الروح ذات الخصوصية التى تهيمن على كل أولئك، لهـــذا فإننى أقـــول وبيقين كامل: مرحبًا بكل الاجتهـــادات الفكرية والقرارات الاقتصادية والأنشـــطة الاستثمارية، مرحبًا بالتزاوج بين السلطة والثروة فى إطار من الشفافية المطلوبة والمصداقيـــة الكاملة، مرحبًا بهم جميعًا شـــريطة أن يقف الكل على أرضية وطنية كاملة، لا يتطلعـــون خارج حدود الوطن ولكـــن ينظرون إلى فقرائه قبل أغنيائـــه، يؤمنون بالعدل الإنسانى والتكافل البشرى والتضامن الاجتماعى، ويضعون الوطن قبل كل قرار، وفوق كل موقف، خصوصًا إذا كان درة الأوطان منذ فجر التاريخ وطفولة الإنسان.

□□□

obeikandl.com

اختبار للديمقراطية

مازلت أظن أن عام ٢٠٠٥م كان عاما له أهميته الكبيرة فى التاريخ النيابى للوطن والتطور السياسى المصرى لا لأنه فقط العام الذى جمع بين الانتخابات البرلمانية والرئاسية متواليين فى شهور قليلة، ولكن أيضًا لأنه يرتبط فى الوقت ذاته بمطالب الإصلاح ودعاوى التغيير وتعميق الديمقراطية، وهى أمور قطعت فيها مصر شوطًا يصعب إنكاره، ولكن الظروف الدولية والإقليمية دفعت بهذه الأمور إلى السطح فى الفترة الأخيرة، وبرغم كل الحساسيات من أى مؤثرات أجنبية إلا أننا نتذكر الكلمة التى ألقاها الرئيس الأمريكى «جورج دبليو بوش» فى نوفمبر ٢٠٠٣م، وأشاد فيها بالتطور فى عدد من الدول العربية ثم أفرد لمصر جملة مستقلة تحدث فيها عن أهمية دورها فى قيادة الديمقراطية فى العالم العربى كما قادته من قبل نحو السلام.

وفى ظنى أن الأمر يقتضى نظرة شاملة ورؤية واضحة تستكشف أبعاد ما يجرى وتستلهم الخطوات التالية من الروح الجديدة التى دبت فى أوصال الأمة، وبدأت تنعكس على كافة الأصعدة ومختلف الاتجاهات، لأن البداية الحقيقية للإصلاح هى الاعتراف بنقاط الضعف ورفض الاستسلام لها ومحاولة الفكاك منها والخروج عليها، كما فى ظنى أن مصر أصبحت تقف على أعتاب مرحلة جديدة من مراحل التطور تقوم فيها بعملية توازن بين الأجيال واستخراج لكافة الطاقات الكامنة فى ضمير هذا الشعب العريق، ولن يتحقق ذلك إلا بالتركيز على درجة عالية من الشفافية والمصداقية للانتخابات القادمة، فالبرلمان هو ضمير الأمة ويجب أن يكون اختيار أعضائه محاطًا بكافة الضمانات الديمقراطية لكى يكون ممثلًا حقيقيًا للشارع السياسى، وتعبيرًا دقيقًا عن المرحلة بكل ما لها وما عليها، وفى هذا السياق فإننا نوجز الملاحظات التالية:

أولًا: إن عمر النظام النيابى فى مصر طويل لا يبدأ عام ١٨٦٦م فقط لأن هناك إرهاصات مبكرة سبقت ذلك فى صورة مجالس للشورى، غلب عليها الطابع الدينى أحيانًا والطابع السلطوى أحيانًا أخرى، ومصر فى هذا السياق دولة رائدة سبقت كل دول المنطقة، بل إن تجربتها البرلمانية مضت موازية لبعض البرلمانات فى جنوب

أوربا، ولكن مأساة العمل النيابى فى مصر كانت دائمًا هى المقاطعة الفجائية، وتوقف التجربة فى مراحل مختلفة من تاريخها إما بسبب الاحتلال الأجنبى أو الطغيان الداخلى أو سيادة منطق الشرعية الثورية بديلًا للشرعية الدستورية، وهو أمر انتقص من عمر الحياة البرلمانية المصرية وكان خصمًا تلقائيًا من حسابها.

ثانيًا: إن الحركة الوطنية المصرية تعلقت بالدستور ـ أب القوانين ـ وجعلته واحدًا من أبرز غاياتها، وذلك يدل على وعى مبكر بسيادة القانون وميلاد الحس الديمقراطى الفطرى والذى توجت به الجماهير المصرية آمالها فى دستور عام ١٩٢٣م، والذى تعرض للإلغاء تحت سطوة أحزاب الأقلية وبطش القصر الملكى، وفى رأيى أن ارتباط الحركة الوطنية بالدستور كان ولا يزال غاية تعكس احترام الشعب المصرى للشرعية وتمسكه بدولة القانون، خصوصًا وأن البرلمان المصرى يعمل فى إطار تلك الشرعية ويحتمى بذلك الدستور.

ثالثًا: ظل النظام الحزبى المصرى يعانى تاريخيًا من سلبيات الفوقية والعزلة حتى إننا لا نكاد نعرف نموذجًا لشعبية حزب سياسى إلا فى «الوفد المصرى» أثناء الفترة الليبرالية الممتدة بين ثورتى ١٩١٩م و١٩٥٢م، والسبب فى ذلك أن الحزب تبنى مطالب الحركة الوطنية وقاد الأغلبية المصرية تجاه أهدافها الثابتة فى الاستقلال والدستور، ولعل ظاهرة ضعف النظام الحزبى فى مصر تأخذ طريقها إلى الزوال فى ظل التوجهات الإصلاحية الجديدة انعكاسًا لظروف دولية وإقليمية ومحلية لا تخفى على أحد.

رابعًا: إن المؤسسة التشريعية فى مصر قد استقطبت تاريخيًا عائلات ورموزًا وامتدت بهم برغم تغير الظروف السياسية والنظم الحاكمة، لذلك خضعت الانتخابات المصرية لنفوذ الثروة أحيانًا ونفوذ العصبية أحيانًا أخرى، ولم تتمكن فى كثير من الظروف من إفراز من يمثلون الأمة بصورة صحيحة، وعلى كل حال فإن هذا الأمر ليس قاصرًا على مصر فالانتخابات ـ أى انتخابات ـ تخضع لتربيطات ولها «تكنيك» خاص لا يعبر بالضرورة عن شعبية الفائز قدر تعبيره عن قدرته على استخدام الظروف المتاحة للوصول إلى المقعد الذى يريده.

خامسًا: إن الأمية وتدنى المستوى الثقافى والتعليمى تشكل كلها عقبات فى طريق الديمقراطية السليمة، ومع ذلك فإن التجربة الهندية التى تمثل أكبر ديمقراطية فى العالم على الإطلاق لم تمنعها هذه العقبات ولم يحل الفقر فيها دون الوصول إلى درجة عالية من الديمقراطية العصرية التى تمثل نموذجًا يدعو إلى التأمل، فالقضية إذًا محكومة بطبيعة الشعب وشخصية الأمة والإيمان الحقيقى بالديمقراطية أسلوبًا للحياة ونمطًا للسلوك ونظامًا للحكم.

سادسًا: إن ضعف المشاركة السياسية يمثل عقبة كبرى أمام الديمقراطية والتمثيل الصحيح للقوى الفاعلة فى المجتمع، فالعزوف عن المشاركة فى الانتخابات والرغبة فى الابتعاد عن الحياة السياسية وغياب التربية الحزبية أدت فى مجملها إلى نوع من اللامبالاة بل الاستخفاف بالعمل العام أحيانًا، ونحن نعتقد بهذه المناسبة أن نسبة الإقبال على صناديق الاقتراع هى التى تحدد ديمقراطية الشعب وحماسه للتعبير عن رأيه أكثر من نتائج الانتخابات ذاتها، فعدد المصوتين هو المعيار الحاكم لعمق التجربة الديمقراطية ومدى نجاحها.

سابعًا: إن العملية الانتخابية تختلف فى المدينة عنها فى القرية كما أن تمثيل الحضر يختلف عن تمثيل الريف، ولكن يظل الأمر فى النهاية تجسيدًا لعملية انتخابية واحدة يجب أن تحتوى كل القوى السياسية الفاعلة فى الشارع السياسى بغير استثناء، والفيصل فى الأمر كله يتوقف على قبول تلك القوى لمظاهر الديمقراطية والتى تبدأ بأن الأمة مصدر السلطات وتنتهى بتداول السلطة وتمر بسيادة القانون.

.. لقد قلنا من قبل إن عام ٢٠٠٥م هو عام الديمقراطية فى مصر، أو هكذا كان يجب أن يكون لأن فيه انتخابات رئاسية وأخرى نيابية، كما أن وجهات النظر المختلفة قد بدأت تتقارب تجاه الأمور المتصلة بالإصلاح السياسى والدستورى، كما أن مصر قد خطت خطوات فاعلة فى هذا السياق، ولقد كانت المبادرات التى اتخذها النظام السياسى المصرى فى السنوات الأخيرة بمثابة تمهيد لمرحلة جديدة من الليبرالية السياسية والانفتاح الاقتصادى، ومحاولة ربط الحياة العامة فى مصر بالقضايا الأساسية للمواطن مثل التعليم والصحة والإسكان والتشغيل والاستثمار؛ لأن الديمقراطية فى النهاية ليست تحليقًا فى فضاء لا نهائى وليست أيضًا تنظيرًا فلسفيًا لا مبرر له، ولكنها تبقى فى النهاية أسلوبًا

للإصـــلاح وآليـــة للتغيير وأداة للتطـــور.. وحيث إن مصر دولة قائـــدة ورائدة فإنها تلتزم أمام ضميرها الوطنى بأكبر قدر من الشـــفافية والمصداقية والمحاســـبة ونقد الذات، وقد يتحدث البعض عن الإجراءات المطلوبة لتحقيق ذلك ويشيرون بصفة خاصة إلى الإشراف القضائى على العملية الانتخابية وهو أمر أعطى الديمقراطية فى مصر بعدًا جديدًا وجعل لها طرحًا خاصًا..

ومـــا زلت أذكر الحفاوة الإعلامية الدولية التى اســـتقبلت بهـــا انتخابات عام ٢٠٠٠م عندما انحاز الرئيس الأســـبق إلى المنطوق الدســـتورى الذى يلزم بالإشراف القضائى على الانتخابات البرلمانية فى كافة الدوائر، ولســـت أزعم أن الصورة وردية أو أن ديمقراطيتنا كاملـــة، فالطريق لا يزال طويلًا والعقبات متعددة، ولكن الإرادة السياســـية والعناد الوطنى كفيلان بالتغلب عليها واجتذاب العناصر التى لا تثق فى الحياة السياسية وتفضل أن تكون جزءًا من الأغلبية الصامتة، وأنا ممن يظنون أن الجدية والاســـتمرار يمثلان عنصر اســـتقرار ويشدان قاطرة العمل الوطنى إلى الأمام، إننى أزعم أن الانتخابات البرلمانية القادمة سوف تكـــون واحدة من أشـــرس الانتخابات فـــى تاريخ مصر النيابى، فضلًا عـــن أن الموضوعية تلزمنا فى النهاية الإشـــادة بالتيار الإصلاحى فى الحياة السياســـية المصرية لأن الإصلاح هو مســـئولية دائمة قبل أن يكون تكليفًا طارئًا، كما أن التغيير أمر ضرورى فى مجتمعات الحيـــاة العصرية التـــى يتطلع إليها المصريون كبداية على الطريـــق الصحيح وخطوة تفتح الشـــهية لحياة سياســـية ثرية تؤدى إلى تمثيل الشارع السياسى على نحو يتفق مع تقاليد العصر وقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان.

□□□

صورة مصـــر

مــن المســئول عن صــورة مصر فى الخارج؟ إنــه نحن ـ جميعًا ـ المســئولون عن تلك الصــورة وتشــكيلها وتقديمها على النحو اللائق ببلدنا بكل مــا يحمله ذلك البلد من تراث حضارى وما يحتويه من إرث إنســانى وما يمثله من ثقل سياســى وما يعبر عنه من أهمية بشــرية واستراتيجية، أقول ذلك لأننى أرى أننا نظلم هذه الصورة أحيانًا عندما ندخل فى بعــض القضايا الفرعية ونمضــى وراء الضوابط الأمنية دون اعتبار بالنتائج السياســية، ثم ندفــع ثمنًا لا مبرر له ونخضع لعملية ابتزاز دولى تمارس فيها الصحافة الأجنبية وأجهزة الإعــلام الخارجية أدوارًا موجهة، بل تنبرى بعض الأقلام المشــبوهة، بالإضافة إلى عدد من البرلمانيين الغربيين المحترفين ليصبوا الزيت على النار، فى محاولة متعمدة لتشــويه صورة مصر والنيل من مكانتها والابتعاد عن كل ما هو إيجابى فيها والتركيز على كل ما هو ســلبى بها، لذلك فإننى ألح مرة أخرى على أهمية الإخراج السياسى للقضايا العامة مهما كانت صغيرة، فهذا الوطن مســتهدف ومصر دولة مركزية محورية فى المنطقة ينظر الكل إليها وينقل البعض منها ويتصيد البعض الآخر الأخطاء لها، لذلك فإننى أود أن أتقدم فى هذا السياق بالملاحظات التالية:

أولًا: إن موجة الإصلاح التى كثر الحديث عنها حتى جرت إساءة استخدام المصطلح ذاته بعــد أن أصبح تداوله أمــرًا روتينيًا وتعبيرًا مكررًا، إن موجة الإصلاح تلك قد جرى اتخاذها كمبرر للتدخل فى شــئون الآخرين وتكأة لتلويث سمعة الدول بل التشهير بها، واســتغلال الأحداث الصغيــرة لتصبح أمورًا كبيرة يدفــع الوطن فاتورة ثمنها وتتهافت وسائل الإعلام على نشر أخبارها.

ثانيًــا: إن عمليــة الالتقاط التحكمى لبعــض الأحداث والتركيز عليهــا فى زخم إعلامى ملحــوظ، هى أمور مقلقــة وتؤكد إننا بحاجة إلى مصفاة سياســية تضع الأمور فى نصابها وتحدد لكل شــىء حجمه الطبيعى، وعلى ســبيل المثال فإن رفع الحصانة عن الرئيس الســابق للجنة الاقتصادية بمجلس الشعب نتيجة مخالفات بنكية أدت إلى محاكمته وحبسه لم تثر تلك الواقعة أى رد فعل دولى، بينما جاء حادث آخر

يبدو مماثلًا فى طابعه الجنائى ولكنه مختلف فى ملابساته السياسية، فإذا الدنيا قد قامت ولم تقعد تعبيرًا عن الجانب السياسى فى القضية وإنكارًا للجانب الجنائى فيها، وهو أمر يشير مرة أخرى إلى ظاهرة ازدواج المعايير والكيل بمكيالين.

ثالثًا: إن مصر كانت قد دفعت من سمعتها ـ بغير مبرر ـ ثمنًا فادحًا لقصة مدير مركز «ابن خلدون» ودفعتها مرة ثانية مع قصة «رئيس حزب الغد»، وأنا لا أتحامل عليهما بالمناسبة، ولكننى أرى أنه قد جرى تسييس الواقعتين وتضخيم الأمرين وتحويل الحادثتين إلى مناسبة لتجريح صورة مصر والنيل من الأوضاع الداخلية فيها.

رابعًا: إن صناعة البطولة أصبحت أمرًا متاحًا فى عصرنا، إذ إن قوة الدفع الإعلامى وعمليات صناعة الصورة بالمقياس المطلوب فى الوقت المناسب قد أصبحت فنًا برع فيه الكثيرون، ولا يمكن أن نتصور أن تكون صناعة البطل الوهمى على حساب الوطن المقدس، لذلك فإن الحذر مطلوب والرؤية ضرورية ولا يمكن أخذ المسائل بشكل عابر قد يؤدى إلى تسطيح الأمور.

خامسًا: إن صورة الوطن ليست مسئولية وزارة الداخلية أو وزارة العدل أو هما معًا، ولكنها مسئولية تضامنية تتحملها الحكومة المسيسة القادرة على فهم الملابسات الدولية وإدراك المتغيرات العالمية، لا أن تبقى المسألة برمتها مجرد أحداث عابرة دون إعمال منطق المواءمة السياسية والقدرة على الإخراج الذكى للقضايا الشائكة، إننى أقول ذلك وعينى على أحداث معينة وملابسات محددة لا تخفى على كل متابع لما يكتب عنا فى الخارج وما يثار حولنا فى الداخل.

.. هذه ملاحظات قصدت منها أن أبعث برسالة واضحة مؤداها أن بعض الوقائع التى تبدو بسيطة تظلم الوطن وتسىء إلى صورته بغير مبرر يتناسب مع ما حدث. فصورة مصر التى تحسنت كثيرًا بعد قرار الرئيس الأسبق «مبارك» بإعمال المادة ١٨٩ من الدستور المصرى بطلب تعديل المادة ٧٦ منه، بحيث يكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب الحر المباشر، ووضع نهاية للاستفتاءات التى عرفتها مصر فى النصف الثانى من القرن الماضى بحيث يصبح مجىء الرئيس المصرى بالانتخابات وليس بالاستفتاءات ناهيك عن الثورات والانقلابات، أقول إنه عندما ارتفع الرئيس بصورة مصر عالية فإنه جرت محاولات للنيل من ذلك العمل السياسى النبيل والتوجه الإصلاحى الواضح، باستخدام

قضايـا فرعيـة أخرى فى الإعـلام الغربى، وكأن هناك من يريد أن يحـرم مصر احتفالها بعرس الديمقراطية وفرحتها بأول إصلاح دستورى فى البلاد، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بـل تجـاوزه إلى ما يمكن أن يكون محاولة خبيثة للمقايضـة بين القرار الصائب والحدث الصغير، والغريب فى الأمر أن هناك أقلامًا يجرى توظيفها لخدمة هذا الهدف واستغلالها لتحقيق ذلك المأرب، لذلك فإننى ألفت النظر إلى المعايير التالية:

إن العقـل السياسـى هو عقل الأمة والمصفاة التى تمر مـن خلالها المياه المندفعة فى نهر الحياة اليومية، بحيث لا يجوز أن تتسـرب الوقائـع الصغيرة لتتحول إلى بالونات كبيرة فى سـماء الوطن، خصوصًا وأن مصر وطن مسـتهدف لذاته، مقصود لدوره، متهم دائمًا بغير دليل.

إن الحياة السياسية العامة فى بلادنا لا تقوم بالضرورة على أسس صحية ولا تمثل دائمًا مناخًا سويًا لأسباب تاريخية لا نخوض فيها ولا نتعرض لها، ولكننا نكتفى بالإشارة إلى طبيعة الأحزاب السياسية وضعف تأثيرها فى الشارع وارتفاع صوتها فى الصحف، وهو أمر يدعو إلى التأمل ويستوجب الدراسة.

إن العجلة فى اتخاذ القرارات أحيانًا والتسـرع فى فهم المسائل بطريقة خاصة أحيانًا أخرى، هى أمور تخلق مناخ التوتر السياسى والقلق الاجتماعى بشكل يستدعى حاليًا القيام بعملية مراجعة أمينة لكل هذه الأمور.

لقد آن الأوان لكى تكون هناك عملية تنسـيق مسـبق بين السـلطات الثلاث بحيث لا تتحمل إحداها وزر الأخرى، بل تكون الموازنة فيما بينها قائمة على أسـس من الاحترام المتبادل والتعاون المشترك، فلو أخذنا مثالاً لما جرى فى إحدى الحالات الأخيرة لوجدنا أن غياب التنسيق المسبق كان له أثر فى طبيعة الإخراج السياسى للواقعة على نحو جعل تصويرها ظالمًا لمصر وقاسيًا عليها.

إن الشفافية هى طريق المصداقية وأسلوب العصر فى توصيل الحقائق ودمغ الأكاذيب، لذلك فإن غيبة المعلومة الدقيقة أو تأخر وصولها، هى أمور تؤدى إلى نتائج سلبية وتعكس صورة غير مريحة لوطن يشقى من أجل أن يعيش!

.. أعود فأقول مرة أخرى، ولن أمل التكرار، إن الرؤية السياسـية الشـاملة ـ بخلاف النظرة الجزئية المحدودة ـ هى السـبيل الوحيد لتقديـم الوطن بصورته الحقيقية خصوصًا

وأن الأوطان تعيش على تراكم الأحداث، فهى ليست كالشركات تخسر يومًا وتربح يومًا آخر، إذ إن الأوطان أرباحها متراكمة وخسائرها أيضًا متراكمة وهو ما يجعل الحرص عليها والحفاظ على وحدتها وسلامتها أمرًا لا يمكن إغفاله أو تجاوزه، والأوطان الشامخة لا تسمح للأحداث العارضة بأن تنال منها أو تؤثر فيها..

إن خلاصة ما أريد أن أذهب إليه هو أن الإخراج السياسى الصحيح للمسائل المختلفة هو أمر لازم وضرورى، إذ إنه لم يعد مقبولاً أن تعكر قطرة واحدة البحر كله أو تمس زوبعة عابرة سلامة وطن والمساس بصورته، وأعود وأطرح السؤال من جديد، من المسئول عن صورة مصر؟ وأقول إنه كل فرد فينا، إنه نحن جميعا!

□□□

obeikandl.com

الكرامة الوطنية والمعونة الأجنبية

المعونة الأجنبية مسألة شائكة ذات حساسية خاصة لأنها يمكن أن تتحول إلى «سلاح ذو حدين»، فالقوى الكبرى والدول ذات النفوذ تستخدم ورقة المعونة لممارسة ضغط معين على دول أخرى، كما أن موضوع المعونة يرتبط بقضية الدور سواء بالنسبة للدولة المانحة أم الدولة التى تتلقى الدعم، فالولايات المتحدة الأمريكية ـ على سبيل المثال ـ هى القوة العظمى المنفردة فى عصرنا وهى تستخدم المعونات الخارجية استخدامًا يخدم مصالحها ويحقق أهدافها ويحمى حلفاءها، ولو أنك سألت مسئولًا صينيًا الآن عن احتمال أن تصبح الصين قوة عظمى: تقود العالم بعد عدة عقود بحكم معدل النمو العالى الذى تحققه، والحجم السكانى الذى تملكه، والدور المنتظر الذى يمكن أن تضطلع به، لو أنك سألت ذلك المسئول مثل هذا السؤال فإن إجابته على الفور ستكون هى أن الصين لا تتطلع لأن تكون قوة عظمى تهيمن على السياسة الدولية. فمثل هذا التفكير تفكير إمبريالى لا تقبله إيديولوجية الصين، وكل ما تتطلع إليه السلطة فى «بكين» هو رفع مستوى معيشة مئات الملايين من شعبها وتأمين احتياجاتهم الأساسية وتحقيق مجتمع الوفرة والرفاهية لهم ولو بعد حين.

أقول ذلك لكى أبرهن على أن قضية الدور الدولى الكبير وتشكيل عقلية الدولة العظمى مسألة تحتاج إلى رغبة وإرادة وليست مجرد توفر الأركان المادية لمثل ذلك الكيان، فقيادة العالم تحتاج إلى نفقات باهظة لأن فيها تحالفات وحروب وفيها معونات وعقوبات وفيها مؤتمرات ومسئوليات، لذلك فإن مسألة الدور الدولى هى مسألة إرادية بالدرجة الأولى ولا تأتى عشوائية لأنها تحتاج إلى التزام وتصميم لا يتحققان بغير وعى كامل ورغبة كامنة، فالولايات المتحدة الأمريكية خرجت من سنوات العزلة التى حكمها مبدأ «مونرو» فى القرن التاسع عشر، وتفتحت شهيتها على العالم القديم مع الحرب العالمية الأولى عندما ظهرت مبادئ الرئيس الأمريكى «ويلسون» التى ارتبطت بمؤتمر «فرساى» للسلام، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتلقى بالولايات المتحدة الأمريكية فى معترك السياسة الخارجية وأتون الحرب فى أوربا والشرق الأقصى وغيرهما من بقاع العالم القديم.

ولقد استخدمت «واشنطن» دائمًا سلاح المعونات الاقتصادية التى كان أبرز نماذجها مشروع «مارشال» لإنعاش أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، عندما تكشفت حقيقة جديدة مؤداها أن الظروف الاقتصادية تقف خلف الحروب وتعتبر واحدة من أهم أسبابها، وعندما برز الصراع العربى الإسرائيلى وقامت الدولة العبرية فى الشرق الأوسط بعد عقود قليلة من الاكتشافات البترولية الهائلة فيه ظهر «مبدأ أيزنهاور» وشاعت «نظرية الفراغ» فى الشرق الأوسط تعبيرًا عن وراثة الولايات المتحدة الأمريكية للدورين البريطانى والفرنسى فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعندما وقع المصريون والإسرائيليون «معاهدة السلام» فى ٢٦ مارس ١٩٧٩م قررت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم معونة سنوية للدولتين صيانة للسلام وحفاظًا عليه ومضت مع التقليد الأمريكى الذى يدعم الحلفاء فى قارات الدنيا بغير استثناء، وهنا تكون لنا الملاحظات التالية:

أولًا: إن المعونة الأجنبية طريق ذو اتجاهين لا تعطيها دولة لأخرى حبًا فيها أو تصدقًا عليها فهى ليست عملًا خيريًا ولكنها مسألة سياسية ترتبط بأهداف واستراتيجيات لا يمكن تجاوزها، فكل شىء فى عالم السياسة له مقابل، وكل إجراء له ثمن، وكل مبادرة لها تكلفة، ولا يتصور أحد أبدًا أن المعونات الأجنبية عمل إنسانى بحت ولكنها تأتى تحقيقًا لمصلحة أو منعًا لضرر، وليست أمرًا مطلقًا بغير ضوابط أو روابط.

ثانيًا: إذا كنا نتحدث عن المعونة الأمريكية تحديدًا فإن مصالح «واشنطن» فى الشرق الأوسط ترتبط باستقراره، ومصر هى قاعدته المحورية وركيزته الأساسية، بدونها لا تنشب حرب شاملة كما لا يتحقق سلام كامل، والولايات المتحدة الأمريكية تدرك أكثر من غيرها أن مصر بوابة المنطقة دخل منها السوفييت إلى الشرق الأوسط فى عصر «عبد الناصر» وخرجوا منها فى عهد «السادات»، كما أن التحالف الصامت بين القاهرة و«واشنطن» قد أصبح واحدًا من المعطيات الإقليمية الرئيسة، ولا نستطيع أن نقول إن معونة «واشنطن» لمصر هى معونة لا تقابلها أدوار ومواقف على الجانب الآخر، إذ إن «واشنطن» تعرف لمن تعطى ومتى مثلما فعلت فى الشرق الأقصى والشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، فضلًا عما فعلته فى إطار الأطلنطى خصوصًا خلال الأزمات الطارئة والظروف الصعبة.

ثالثًا: إن مصر هى التى صانت السلام ـ وإن لم يكن شاملًا ـ بين مصر وإسرائيل، وهى التى تعاملت بحكمة بالغة فى مواقف معقدة وأمام تطورات شديدة الحساسية، ولو أن مصر تصرفت من منطلق الغضب أحيانًا أو سلكت طريق الرعونة السياسية أحيانًا أخرى لانقلبت موازين المنطقة وتغيرت بشكل غير مسبوق، ولكن توازن سياساتها وطول صبرها هى التى مكنت للمنطقة بألا تكون فى وضع أشد سوءًا وأكثر تدهورًا.

رابعًا: إن تصنيف المعونة وبنودها المختلفة تؤكد أنها لا تذهب بكاملها إلى الدول الممنوحة، بل إن المصروفات الإدارية ودراسات الجدوى واشتراط الشراء من الأسواق المانحة تمثل فى مجملها عوامل تؤدى إلى الإقلال من الفائدة الحقيقية للمعونة، وتجعل الصافى منها أقل بكثير من أرقامها الأصلية المعلنة، وهذه نقطة حَرِية بالدراسة جديرة بالبحث، حيث يبدو الخيار محدودًا عند مناقشة هذه الموضوعات من جانب الدول التى تتلقى المعونات.

خامسًا: تلوح الدولة المانحة بين حين وآخر بسلاح المعونة فى وجه من يتلقونها على نحو قد يجرح الكبرياء القومى ويصيب الكرامة الوطنية والشعور العام، سواء بالتذكير المستمر بها أم الحديث عن تخفيضها أحيانًا فضلًا عن التحكم فى توجيهها بصورة قد لا تخلو من روح الاستفزاز ونغمة الهيمنة.

.. هذه ملاحظات أردت أن أطرح من خلالها مسألة الحديث عن قضية توجيه المعونة الأمريكية لبعض الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، وربطها بخطط الإصلاح وبرامج الترسيخ الديمقراطى والنهوض الوطنى، وهنا نكون أمام الحق الذى يراد به باطل لأن شبهة التدخل الأجنبى تبدو واضحة، كما أن مثل هذا التصرف قد يستعدى فئات على غيرها ويؤدى إلى انقسام اجتماعى وسياسى لا يخفيان على أحد، وأنا أطالب هنا بطرح رؤية جديدة لمسألة المعونة الأجنبية تقوم على حسابات المكسب والخسارة بوضع الأهداف السياسية المحققة للدولة المانحة فى معادلة متكافئة أمام الأرقام المالية للمبالغ الممنوحة منها، إذ إن العائد السياسى قد يفوق كثيرًا المدفوع المادى بصورة لا تسمح باستخدام الأخير سلاحًا على رقاب من يتلقون المعونة ويدفعون ثمنها من سياستهم دائمًا بل من كرامتهم أحيانًا، إننى لا أعترض على دعم المجتمع المدنى وهيئاته ومؤسساته وجمعياته، ولكن يجب أن يتم ذلك من خلال تنسيق شامل ونظرة عادلة لا تحرج

الحكومات ولا تضع قيدًا على الشعوب ولا تصادر على الحركة الطبيعية للمجتمع.. فالغنى والفقر ظاهرتان فرديتان ولكن عندما يرتبطان بالأمم والشعوب فالمسألة مختلفة لأن السيادة الوطنية تلعب دورها فى المساواة بين أهداف المانح وكرامة الممنوح.

ومازلت أذكر أننى كنت أناقش مرة أطروحة دكتوراة لمسئول مصرى سابق وكان يدور موضوعها حول مديونية دول العالم الثالث، وجاء فى الرسالة أن رئيس إحدى الدول لم يذهب إلى «واشنطن» فى زيارته السنوية بسبب عبء مديونية بلاده الذى يشعر به تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك قول مردود عليه ـ كما فعلنا يومها ـ فالدول لا تتعامل بمنطق الأفراد، وليس هناك مبرر للخجل السياسى من جانب المدين تجاه الدائن، فما بالك إذا كان الأمر متعلقًا بالمعونة ذات الاتجاهين؟! لهذا فإننى أختتم هذه السطور مؤكدًا أن للمعونة الأجنبية إطارها السياسى ودافعها الاستراتيجى ولا يجب أن تكون قيدًا على حركة الأوطان أو سياسات الدول، كما لا يجب أبدًا أن يكون فيها مساسًا بكرامة الشعوب وكبرياء الأمم.

□□□

obeikandl.com

تقريران ومطلب واحد

التقريـــران اللـــذان أقصدهما أحدهما محلـــى والآخر دولى، ولكنهمـــا يصبان فى خانة واحدة تتصل بتحديث الحياة والتخلص من أمراض النظم ومتاعب الشعوب، وأعنى بهذين التقريريـــن؛ التقرير الســـنوى الأول للمجلس القومى لحقوق الإنســـان فـــى جمهورية مصر العربية، والتقرير الرابع للتنمية البشـــرية الصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة وقد صدرا فى توقيت واحد تقريبًا. وســـوف أتناول كل منهما بشـــىء من التحليل لكى نكتشف فى النهاية أنهما يبحثان فيما هو أفضل للعرب والمصريين معًا.

ولو بدأنا بتقرير المجلس القومى لحقوق الإنسان فإننى أعتبره مفاجأة سارة، أقول ذلك لا لأننى كنت عضوًا فى ذلك المجلس ولكن لأســـباب موضوعية بحتة؛ فقد تمكن التقرير من بســـط أحوال حقوق الإنســـان فى مصر فى شـــجاعة وجرأة خصوصًا وأن المجلس كيان قومى يتبع الدولة المصرية، فقد احتوى التقرير مسحًا شاملًا للتجاوزات التى حدثت عام ٢٠٠٤م فى حق الإنســـان المصرى، واتصل معظمها بمســـائل الاعتقال والمعاملة فى أقسام الشـــرطة وأوضاع الســـجون، وقد تجاوز هـــذا التقرير كل التوقعات ولـــم يكن مجرد وثيقة مستأنسة تضاف إلى وثائق أخرى فى هذا السياق، بل امتلك واضعوه قدرًا كبيرًا من الحياد الأكاديمـــى والدقة العلمية، حتى أصبح مفخرة لذلك المجلس الوليد فى عامه الأول وفرض على الآخرين احترامه بل الثناء عليه، حتى إن المتحدث الرســـمى باســـم وزارة الخارجية الأمريكية قد أشـــاد به ـ وإن كنا لا ننتظر شـــهادة من أحد ولكن تبقى الآثار الدولية مدعاة اعتزاز لا ننكره ـ والعجيب فى الأمر أن كثيرًا من الأقلام المصرية قد تناولته بالنقد ولم تر فيـــه الجانب الإيجابى، بل ركزت فقط على افتقاد بعض العناصر وغياب جزء خاص عن حقوق الإنسان الثقافية، وكأنما غاب عنهم أن «أول الغيث قطرة» وأن «ما لا يدرك كله لا يترك جله»، كما أن بداية بوادر الشفاء للمريض هى أن يتحدث صراحة عن أعراض دائه وأن يعى جيدًا طبيعة مرضه.

والتقرير الأول للمجلس القومى لحقوق الإنسان تقرير كاشف للحقائق لا يمكن أن يزايد عليه أحد أو يقلل من قيمته آخر، فتقاليد الشرطة فى معظم دول العالم متشابهة وهى تقوم علـــى مبـــدأ مغلوط مؤداه أن «الغاية النبيلة تبرر الوســـيلة الكريهة»، لذلك كان من أدواتها

دائمًا عنف التحقيقات وقسوة التعامل مع المواطنين أحيانًا والضغط من أجل الحصول على الاعترافات غالبًا، وهى ظواهر بدأت تزول فى كثير من دول العالم ومصر واحدة منها، فما أكثر ضباط الشرطة الذين تجرى محاكمتهم لتجاوزات قاموا بها أو جرائم تعذيب اقترفوها، فسيادة القانون هى صمام الأمان فى النهاية، وهى التى تحمى من التجاوزات وتضع حدًا للمخالفات وتشيع روح الأمن والطمأنينة بين الناس..

أما التقرير الثانى الصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة فقد كانت ولادته متعثرة إلى حد كبير، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعترضت عليه قبل أن ينشر رسميًا لأنه تعرض لغزوها للعراق وحوى إشارات انتقادية لسياساتها فى الشرق الأوسط، لذلك هددت «واشنطن» بإيقاف دعمها للبرنامج الذى تأتى منه ميزانية إصدار التقرير، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن دولاً عربية شعرت بحساسية خاصة من إشارة التقرير إلى تهميش بعض القوى السياسية برغم وجودها الفعلى، وظل الجدل محتدمًا لعدة شهور بين واضعى التقرير ـ وهم بالمناسبة من أبناء المنطقة وليسوا غرباء عليها فهم يعرفون ظروف المجتمعات وواقع الحال فيها ـ وبين بعض ممثلى الحكومات العربية بالإضافة إلى نخبة من أبرز المثقفين العرب. وكان الهدف فى النهاية هو الوصول إلى حل توفيقى يصدر به التقرير دون الإخلال بمبناه أو الانتقاص من محتواه.

وصدر التقرير أخيرًا واحتفت به الهيئات العربية والدولية العاملة فى مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، وغيرهما من مؤسسات المجتمع المدنى الناشطة فى الميدانين السياسى والإنسانى، وهنا نقف لنتأمل العلاقة بين التقريرين والغايات المشتركة بينهما والأهداف التى تجمعهما برغم اختلاف مصادرهما، ونوجز ذلك فى الملاحظات التالية:

أولًا: إن الحديث عن الإصلاح لا يجب أن يكون مصدر حساسية للحكام أو الشعوب، فالإصلاح عملية تدريجية متصلة لا تتوقف أبدًا والدعوة إليها والعمل من أجلها هى مطلب لم يتوقف عبر العصور، فاتجاه الإنسان إلى الأفضل ورغبته فى التخلص من مشاكله وعلاج أمراضه هى مسألة مستقرة فى الوجدان الإنسانى، لذلك فإن كل الدعوات المخلصة للإصلاح إنما تنطلق من واقع الحال وتعبر عن الظروف المحيطة، ولا يمكن أن تكون سلعة أجنبية يجرى استيرادها بصورة موسمية «فأهل مكة أدرى بشعابها» ولا يعرف طبيعة المجتمع إلا من يعيشون فيه ويرتبطون به ويعملون من أجل مستقبله.

ثانيًا: إن التقريرين يشيران إلى قضية الحريات العامة ورفض الأوضاع الاستثنائية وتجريم التجاوزات ضد الإنسان العربى، والتأكيد على أهمية مؤسسات المجتمع المدنى فى مراقبة ما يحدث ومتابعة ما يدور، ولئن تصور البعض أن قضايا الحرية وحقوق الإنسان وفتح القنوات الشرعية أمام القوى السياسية المختلفة هى أمور هامشية أو ترفية فى مستقبل الشعوب فإنهم لا شك واهمون، ذلك أنه لا تنمية حقيقية بدون ديمقراطية سليمة ولا تقدم لشعب محروم من الحرية، كما أن التفريط فى حقوق الإنسان هو بداية الخلل فى العلاقة بين الأنظمة والشعوب، لهذا كله فإننا نعتقد أن التقريرين يمسان بشكل مباشر قضايا مستقبلية وهو ما أغرانا بالتعرض لهما فى وقت واحد.

ثالثًا: إن المخاوف الشائعة من مثل هذه التقارير هى مخاوف لا مبرر لها، كما أن الإقلال من قيمتها أيضًا لا يعبر عن نظرة موضوعية أو تقييم عادل، إذ إن أممًا كثيرة تجاوزت محنتها وانطلقت نحو غاياتها، معتمدة على مثل هذه التقارير وما تحتويه من توصيف أمين وتحليل دقيق واستنتاجات سليمة، كما أن عنصر الديمومة فى مواصلة دراسة هذه التقارير وفهم نتائجها هو أمر له أهميته، لأنه لا يجعل منها ظاهرة موسمية عابرة ولكن يرى فيها وصفة سياسية واجتماعية للخلاص من مشكلات قائمة وأخرى قادمة.

رابعًا: إن دورية التقارير وانتظامها هى عملية متابعة كاشفة تبرز عناصر التقدم وتشير إلى مواطن التخلف، بل تثبت جدوى تلك التقارير وتظل مصدرًا أساسيًا لما يمكن أن يحدث فى الحاضر والمستقبل، كذلك فإنها مقياس لأحوال الأمة عمومًا وصمام أمن فى مواجهة الأحداث الطارئة والتجاوزات العابرة والأخطاء الشائعة، وسوف نظل على حماسنا لإعطاء هذه التقارير درجة من الحصانة الفكرية تحمى من كتبوها وتضمن استمرارها.

خامسًا: إن فكر العولمة وسقوط الحواجز والحدود وميلاد القانون الدولى الإنسانى المتضمن حق التدخل فى ظروف كثيرة ولأسباب متعددة، منها حماية الديمقراطية وصيانة الحريات والدفاع عن الأقليات وضمان حقوق الإنسان وغيرها من المبررات العصرية، إن هذا الفكر الذى وفد على البشرية منذ مطلع تسعينيات القرن الماضى قد أصبح

يستوجب قبول النقد بل الترحيب به والتجاوب مع الملاحظات التى تبديها هيئات دوليـة أو إقليميـة أو محلية، مع العمل على تصحيح الأخطـاء وتصويب المواقف وتعديل المسـار، فالعالم كلـه يتغير والدنيا من حولنا تتبـدل ونحن عاكفون على ماضينا متورطون فى حاضرنا متجاهلون لمستقبلنا.

.. هـذه ملاحظات قصدنـا بها الربط بين غايات التقريريـن بـاعتبارهما يتجهان نحو هدف واحد هو الإصلاح السياسـى والأمنى بالدرجـة الأولى، ولعل التقرير الأول للمجلس القومى لحقوق الإنسـان هـو المفاجأة لأن التقرير الرابع للبرنامـج الإنمائى للأمم المتحدة ليس جديدًا، فقد سـبقته تقارير فى السنوات الماضية أثارت جدلاً وحركت المياه الراكدة وفتحت حوارًا واسـعًا على المستويين الإقليمى والدولى، ونحن نظن مخلصين أن الإلحاح علـى قضية الحرية بمعناها الواسـع ومفهومها فى الفكر والفلسـفة هى المدخل الصحيح لموجات الإصلاح المتعاقبة التى تمضى دائمًا مع طبيعة الأشياء وسنة الكون وفلسفة التطور.

□□□

التدريب السياسى والموقع الرئاسى

أثـار تعديـل المادة ٧٦ من الدسـتور السـابق حالة من الحراك الوطنـى فى المجتمع المصرى واكتشـفنا أن هناك حالة فراغ حزبى وخواء سياسى، وأصبحنا أمام أزمة حقيقية فى القيادات المدربة سياسـيًا والمؤهلة فكريًا والمسـتعدة حزبيًا، لذلك لابد أن نناقش هذا الأمر بصراحة كاملة، إذ لم تعد الحياة العامة فى مصر خلال العقود الأخيرة تفرخ قيادات مناسـبة لروح العصر وطبيعة التغيرات فيه، وأنا أظن أن اسـتخدام الرئيس الأسبق مبارك للمادة ١٨٩ من هذا الدسـتور والحوار الناجم عن ذلك حول تعديل المادة ٧٦ منه قد وضع أيدينا على نقاط الضعف وأزاح الغطاء عن العوار الناجم عن قصور التربية السياسية وغياب التدريب المطلوب للكوادر الحزبية وغير الحزبية.

وأبادر هنا فأسـجل أن الإنسـان السياسى يعبر عن طبيعة فطرية واستعداد تلقائى، ولا يهم فى هذه الحالة تخصصه الدراسى أو مؤهله العلمى أو كونه مدنيًا أو عسكريًا، فالعبرة تكون فى النهاية بقدرته على سياسة الأمور ودراسة الأهداف وتحقيق الغايات، ولقد رأينا كيف أن المصريين ينظرون حولهم لكى يكتشـفوا أن حالة الجمود إنما نجمت عن إهمال التدريب السياسـى وهو أمر فطنت إليه الأمـم الديمقراطية والدول المتقدمة، فلا يجب أن يظـن البعض أن التأهيل السياسـى نوع من الترف الذى لا حاجة للشـعوب به ولا داعى له، كما أننا لا نقصد أبدًا بالتربية السياسـية براعة الخطابة والقدرة على الحديث وترديد الشعارات والتعصب للمواقف، ولكن ما نعنيه يمكن استنتاجه من الملاحظات التالية:

أولا: إن تقاليد القهر السياسـى وتعاقب سـطوة الحكام الأجانب على المنطقة قد جعلت المواطن المصرى سلبيًا فى مجمله عزوفًا عن المشاركة ومكتفيًا بدور المراقبة، وذلك جعله فى النهاية يفضل الانكماش أحيانًا أو الاكتفاء بالتهليل والتبرير أحيانًا أخرى.

ثانيًا: إن منطق الشـرعية الثورية الذى عرفته مصر منذ عام ١٩٥٢م قد انعكس على طبيعة الحياة السياسـية، ومثل عنصرا طاردًا للكفاءات الفكرية والقدرات الحركية فى كافة المجالات، ونحن هنا لا نوزع الاتهامات ولا ندين أحدًا، لكننا نعتقد وبحق أن غياب التربية السياسية هو المسئول عن ضبابية الرؤية وغياب النظرة السياسية الشاملة.

ثالثًا: يجب أن نعترف فى شجاعة بضعف الأحزاب السياسية لدينا لأسباب كثيرة لا نخوض فيها ومعظمها خارج عن إرادة تلك الأحزاب، ولكنه يتصل فقط بالمناخ السياسى السائد والظروف المحلية القائمة، والأصل فى فكرة الحزب السياسى أنه يضم مجموعة من الأفراد تجمعهم أهداف واحدة ومحددة، وهم يتطلعون لحيازة السلطة تحقيقًا لتلك الأهداف، كما أنهم يؤمنون بفلسفة لتداول الحكم ومفهوم لدوران النخبة ومنطق للتغيير الدورى للقيادات، لذلك فالأحزاب هى بالأساس مدارس لتربية الكوادر وتقديم كفاءات سياسية للأمة.

رابعًا: إن ترديد شعار أن طالب الولاية لا يولى قد تناقض هو الآخر مع الحماس للتربية السياسية والاستعداد للعمل العام، خصوصًا وأن الاختيار فى المواقع المهمة قد تجنب إلى حد كبير اختيار الشخصيات السياسية، وتخطى بعض العناصر المؤهلة للعمل العام تغليبًا لاعتبارات مرحلية.

خامسًا: إن مصر كانت دائمًا بلدًا منجبًا تتابع فيه قوافل المفكرين والمثقفين وأصحاب الرؤى السياسية، فإذا بها بعد سنوات من غياب الممارسة الحقيقية تواجه المأزق وتقف مغلولة اليدين دون القدرة على دفع قيادات واعية جديدة.

سادسًا: إن العلاقة بين الثقافة والسياسة هى علاقة لا يجب الانتقاص منها أو التهاون فيها، فالمجتمع الناضج هو الذى يُجسِّر الفجوة بين المثقف والسلطان ويقيم علاقة متوازنة بين من يملكون الثقافة الرفيعة ومن يحوزون السلطة المؤثرة، فالتزاوج بين الفكر الناضج وبين سلطة اتخاذ القرار، هو الذى يعبر بحق عن شرعية النظم وكفاءة أدائها ووضوح الرؤية أمامها.

سابعًا: إن الاندفاع نحو الإصلاح الاقتصادى دون أن يصاحبه إصلاح سياسى ودستورى لأمر يخالف طبيعة الأمور وسياق التطور، قد يؤدى إلى غياب الحريات ونقص المشاركة السياسية والعزوف عن العمل العام.

ثامنًا: إن مصر الملكية قبل الثورة قد عرفت الوزير السياسى والمسئول الحزبى، فقد كان عضو مجلس الوزراء مسئولًا من الناحية السياسية عن الخطوط العريضة للقطاع الذى يتولاه ويساعده فيه خبراء فنيون دائمون يتولون تنفيذ تلك السياسة، فكان

وزيـر الصحة حقوقيا ووزير الدفاع مدنيا، وذلك علـى النمط الديمقراطى فى الدول البرلمانية، ومازلت أذكر أن «أنديرا غاندى» كانت تحتفظ لنفسـها بوزارة الدفاع، كما أن وزيرة الدفاع فى فرنسـا سـيدة مرموقة، فالتزاوج بين التخصصات وتطعيم المواقـع المتعـددة بالكفاءات المختلفة أمـر عرفه العالم المتحضـر. ولقد رأينا أن «ماكنمارا» وزير الدفاع الأمريكى قد أصبح رئيسًـا للبنك الدولى فى سـابقة تجددت مؤخـرًا مـع نائب وزيـر الدفاع من نفس الدولـة، فما أكثر الـدول التى تمزج بين الخبرات السياسية والأكاديمية والإعلامية على المستويين المحلى والدولى.

تاسـعًا: لقد آن الأوان للتفكير جديًا فى تربية سياسـية حقيقية للشـباب لا لكى يكونوا ساسة وقادة بل كى يكونوا على الأقل مشاركين فى الحياة العامة معنيين بالتطورات السياسـية، فالطبيب صاحب الرؤية الشاملة والمهندس ذو النظرة المتكاملة والعالم الـذى يعرف ما يدور حولـه هم أفضل من أصحاب التخصـص البحت أو المعرفة الجامدة بعيدًا عن روح العصر ومجريات الأمور.

عاشرًا: إن العزوف عن المشاركة السياسية والابتعاد عن الحياة العامة ظاهرتان تستحقان الدراسـة، وأظـن مخلصًا أنه يقـف وراء الظاهرتين: افتقاد الجديـة وانعدام الثقة ومساحة الشك بين طرفى المعادلة فى حياتنا السياسية المعاصرة.

.. هـذه ملاحظات أوردناهـا نبتغى منها جـلاء الحقيقة ووضوح الرؤية واستشـراف المسـتقبل. وأنـا أعلم ـ كما يدرك الجميع ـ أن موقـع رئيس البلاد موقع فريد يحتاج إلى استعداد خاص وتربية سياسية، بل ربما يحتاج أيضًا إلى قدر من الموهبة وامتلاك مسطح أفقى يضرب صاحبه بسـهم فى المعارف المختلفـة، وليس بالضرورة التعمق فى تخصص بذاتـه، ومصـر التى تتجه إلى البناء والإصلاح يجب أن تسـعى أولًا إلى الاهتمام بتفعيل الحياة السياسية وتمثيل القوى المختلفة واستيعاب التيارات الموجودة على الساحة، وإذا كان أمامنا نموذج الرئيس الأسبق الذى قاد المسيرة لسنوات عديدة بما له وما عليه، إلا أن مثل هذا المأزق لا يجب أن يتكرر فى مرات قادمة، حيث يجب أن يكون لدينا المؤهلون فى السياسة والخبراء فى الحكم والقادرون على جعل تداول السلطة ظاهرة مصرية فى ظل الشرعية الدستورية وسيادة القانون والتمكين للحريات العامة.

الإصلاح الدستورى .. بداية طريق

قالوا إن الدستور هو أب القوانين ورأس التشريع وهذا قول صحيح ولكن الدستور أيضًا من صنع البشر ووثيقة ترتضيها الشعوب، قد تكتبها كما قد تكتفى بها مدونة فى أعماقها دون نص مكتوب مثل الدستور البريطانى، والنتيجة فى النهاية أن تلك الوثيقة ليست مقدسة لأنها لابد أن تواكب طبيعة الحياة وتطورات العصر، وأن تتمشى مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى حياة الأمة، ولأنها تعكس ضمير الشعب ووجدانه فإن المبادئ الرئيسية التى لا تتأثر بعامل الزمن تظل ثابتة ومستقرة، وغنى عن البيان أن الدول فى مراحل التحول قد تحتاج أكثر إلى مراجعة دساتيرها وإجراء مواءمة بين الواقع الجديد ونصوصها القائمة.

ولقد عرفت مصر معنى الدستور منذ أن انفتحت على أوربا الغربية بعد الحملة الفرنسية وترددت فى كتابات «الجبرتى» فى غموض شديد ثم فى كتب «رفاعة الطهطاوى» بوضوح أكثر، حيث تحدث عن أهمية ميثاق الشعوب أو دستور الأمة التى هى مصدر السلطات، ولكننا نظن أن أشهر التجارب الرائدة للدساتير المكتوبة فى المنطقة العربية هى دستور ١٩٢٣م فى مصر، والذى احتوى على المبادئ الأساسية التى تضمنتها الدساتير العصرية فى أكثر الدول تقدمًا، ولذلك فإن علينا أن نعتز كثيرًا بذلك الدستور وما جاء فيه من مبادئ سامية وأفكار نبيلة، وضعتنا أثناء وجودها فى مصاف الدول ذات الدساتير المتقدمة وسمحت بحياة سياسية تميزت بقدر نسبى من الليبرالية برغم سطوة الوجود الأجنبى ودور القصر الملكى، إلا أن الفترة بين الثورتين ١٩١٩م – ١٩٥٢م قد مثلت عصر الازدهار للوحدة الوطنية المصرية، عندما رفض الأقباط وفى مقدمتهم «عزيز ميرهم» تخصيص مقاعد لهم فى البرلمان أثناء الأعمال التحضيرية لذلك الدستور العظيم، واعتبرت أغلبيتهم أن ذلك مساس بوضعهم وأن فى التخصيص استهانة بهم.

ذلك أن المناخ السياسى والاجتماعى السائد فى ذلك الوقت كان يسمح بمثل هذا الشعور الرائع، حيث ضمت مسيرة حزب الوفد المصرى المسلمين والأقباط معًا ضمن تيار الحركة الوطنية فى علمانية ليبرالية واضحة، بل إن حركة الإخوان المسلمين التى ولدت عام ١٩٢٨م

ـ بعـد وفاة «سـعد زغلول» بعام واحد ـ لـم تكن معادية للأقباط، وإن لم تكن تسـتريح كثيرًا لشـعارات الوفد وسياسـاته العامـة، أقول ذلك كله لكـى أتقدم من خلال هـذه الخلفية التاريخية بالملاحظات التالية:

أولًا: إن تعطيل دسـتور ١٩٢٣م فى ظل حكومة «إسـماعيل صدقى» الأولى ١٩٣٠م كانت عمليـة انقضاض من القصر الملكى على دسـتور البلاد، فى وقت كانت شـعارات الحركة الوطنية تركز على أمرين هما الاستقلال والدستور، وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢م ظهرت دساتير ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٧١م، وكلها مضت بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة فى إطار الشـرعية الثورية، ولقد جرت مياه كثيرة فى نهر الحياة المصرية خـلال العقـود الثلاثة الأخيرة، وتغيرت فلسـفة الاقتصاد الوطنـى وطبيعة النظام السياسـى والبنية الحزبية الموجودة وأصبح من المتعين إعادة النظر فى بعض بنود ذلك الدستور حتى تتواكب مع الأوضاع الجديدة والحياة السياسية فى البلاد.

ثانيًا: إن دستور ١٩٧١م كان يحتوى على مبادئ رفيعة وضمانات لا تشكيك فى قيمتها، إذ يكفى أنه كان يضم بين دفتيه بابين أحدهما عن الحريات العامة والثانى عن سـيادة القانون، ولكنه يتحدث فى الوقت ذاته عن أوضاع لم يعد لها وجود فعلى، بدءًا من النظـام الاشـتراكى مرورًا بالقطاع العام وصولًا إلى مجانيـة التعليم، فضلًا عن البنود المتعلقـة بالأحزاب السياسـية والعمل العام على ضوء ما اعتـرى المجتمع المصرى والتحولات الجذرية فيه على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة، وهو ما استوجب درجة عالية من المكاشفة الصريحة للربط بين نصوص الدستور وواقع الحياة العملية، فكانت الأحاديث المتكررة عن ضرورة مراجعة الدستور والمواءمة بين بنوده وواقع الحال.

ثالثًا: إننا ندرك حساسـيات العبث بالدسـاتير ونعلم جيدًا أن ثبات النص سـبب مهم لاستقرار الأوضاع، كما أننا ندرك الحساسيات المرتبطة ببعض النصوص الاستهلالية التى تتحدث عن هوية الدولة وفلسفة نظامها، لكننا ندرك فى الوقت ذاته أن ترك الحال على ما هو عليه لا يخدم قضية التطور بل قد يعوقها وينال منها، ولو أخذنا بحسـابات المكسـب والخسـارة لوجدنا أن التجديد الفكرى لابد أن يتحول إلى تشريعات جديدة تستمد قوتها من نصوص دستورية واضحة وصريحة.

رابعًا: إن الازدواجية الملحوظة بين النص الدستورى والواقع الفعلى تشير إلى حالة من حالات «الشيزوفرينيا» السياسية وتجعل الإصلاح قضية عبثية، إذ لا يمكن أن نضع بإرادتنا قيودًا على حركتنا بدعوى قدسية النص وهو ليس كذلك، فالدساتير كما قلنا من صنع البشر وتعبير عن إرادة الشعوب وانعكاس لأوضاع قائمة.

خامسًا: إن السماح بالتناقض بين الدستور وواقع الحال هو اعتراف ضمنى بالخروج عليه والابتعاد عنه، فجمود الدساتير يعنى تلقائيًا انعدام احترامها والسماح بالاختلاف معها، وهذه ظاهرة تعبر عن عوار حقيقى وتجسد مهزلة من يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يقولون.

.. هذه ملاحظات خمس أردنا أن نقول من خلالها إن الحديث عن الإصلاح الدستورى كان يمثل بالضرورة البداية الصحيحة لعملية الإصلاح كله، إذ إن الإصلاح فى حد ذاته هو عملية مراجعة تدريجية لتحسين نوعية الحياة والارتقاء بالعنصر البشرى وتعزيز إمكانات التقدم، فى ظل التطور العصرى الذى لا يمكن أن نعيش فى عزلة عنه أو نبتعد عن تأثيراته، وعندما استخدم رئيس مصر الأسبق مبارك صلاحياته وفقًا للمادة ١٨٩ من الدستور، بأن طلب من البرلمان بمجلسيه البدء فى دراسة مقترحات تعديل تلك المادة الحاكمة وطرح ذلك التعديل على الاستفتاء الشعبى وفقًا لما هو معمول به فى هذه الحالات، فإن الرئيس قد فتح بوابة العصر أمام الديمقراطية المصرية لأنه بدأ بأكثر مواد الدستور حساسية وأكثرها ارتباطًا بشخص الرئيس وكيفية وصوله إلى السلطة، ولكن لأنه كان يرى من بعيد ملامح المستقبل القادم وحتمية الإصلاح المطلوب.

لذلك فإننا نظن أن قرار الرئيس الأسبق فى هذا الشأن هو أخطر قراراته فى السنوات الأخيرة على الإطلاق، وهو تعبير عن عملية كسر الجمود ومراجعة النصوص أمام تغير الواقع، واستجابة لمقتضيات الظروف الجديدة التى لم تكن قائمة عندما وضع النص فى صورته القائمة، ولا شك أن تعديل المادة ٧٦ سوف تتداعى معه عملية تحول كبير فى الحياة السياسية المصرية، وهى فى ظنى تأكيد حقيقى للشرعية الدستورية وضمان للاستقرار فى المستقبل، خصوصًا وأنها تتعلق برئاسة الدولة وتتعامل مع أكثر المناصب خطورة على الإطلاق وأشدها تأثيرًا، خصوصًا فى ظل الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية فى بلادنا التى هى أقرب إلى النظام الرئاسى منها إلى النظام البرلمانى، ومع ذلك كله فإنه يجب

أن نضع فى الاعتبار وفى الوقت ذاته أن الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بنا لم تتغير، لذلك فإن أسلوب المهاترة ومنطق المضاربة عند تعديل هذه المادة لا يبدو متناسبًا مع خطورة القرار بشأنها، فالمطلوب أن تكون هناك شروط معقولة تجعل التعددية فى الترشيح أمرًا ممكنًا ومتاحًا وفقًا لضوابط يرتضيها عقل الأمة، على نحو يحمى وحدتها الوطنية وأمنها القومى ومصالحها العليا.

إننى على يقين من أن الإصلاح الدستورى هو إصلاح لضمير المجتمع ووجدان الشعب وتعبير عن مكانة الوثيقة الدستورية وأهميتها، فالإصلاح الاجتماعى والسياسى والاقتصادى يحتاج إلى نصوص دستورية تعزز مسيرة ذلك الإصلاح وتدافع عنها وترتبط بها، إن جزءًا كبيرًا من وجهة نظر المعارضة المصرية فى الفترة الأخيرة إنما يعتمد على تناولها للنصوص فى إطار المناخ السائد ـ ومعهم فى ذلك بعض الحق ـ ولكن يجب أن يكون القياس على مستقبل نتطلع إليه، فيه من المتغيرات الإيجابية والتحولات السلمية ما يرفع عنهم محنة الشك التاريخية، إننى أعبر فى النهاية عن روح التفاؤل الحذر التى تدفعنى إلى القول بأن الإصلاح الدستورى هو بداية الطريق.

□□□

الفكر العشوائى والعشوائيات

إن الفكر العشوائى لابد أن يؤدى إلى بيئة عشوائية وذلك ما حدث للمدينة المصرية فى العقود الأخيرة، عندما تزايد السكان بشكل ملحوظ وتحولوا إلى قوة ضاغطة تطلب المسكن للملايين القادمة كل عام، فقامت التجمعات السكانية فى حزام يحيط بالعاصمة وبعض المدن الكبرى دون تخطيط عمرانى أو تنظيم واضح أو توعية شعبية، وعندما تضخمت تلك التجمعات بدأنا نواجه زحفًا سكانيًا هائلًا إليها يبنى بغير ضابط ولا رابط بحكم الحاجة إلى المسكن والرغبة فى الإيواء، فضلًا عن ظاهرة الانتقال من الريف إلى الحضر التى تتواكب دائمًا مع التطور الصناعى والرغبة فى الاقتراب من المدينة، باعتبارها مركز النشاط التجارى ومصدر الرزق المتاح، ولقد جمعتنى ذات مساء ـ فى حفل ثقافى لتكريم الشاعر «فاروق جويدة» ـ جلسة مع كوكبة من المثقفين والكتاب فى دار نقابة الصحفيين، وكان لى حديث مع الراحل الأستاذ «كامل زهيرى» وهو عاشق تاريخى للقاهرة وعارف بأحوالها وملم بمشكلاتها، فإذا به يفتح الموضوع الذى يؤرقنى والذى شعرت بالرغبة فى الكتابة حوله، خصوصًا بعد أن أطل علينا الإرهاب الكئيب مرة أخرى من عشوائيات العاصمة، ولقد كان مما قاله الأستاذ «كامل زهيرى»: «إن خطر العشوائيات يهدد الاستقرار والسلامة والأمن ما لم نجد حلولًا جذرية لتلك المشكلة المعقدة»، وقد أثارت تلك المناقشة جزءًا كبيرًا من اهتمامى بمسألة العشوائيات التى أراها تدور حول المحاور التالية:

أولًا: عندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢م كان الحديث يدور حول عشوائية محدودة تمثلت فى منطقة «بين السرايات» بجوار حى «الدقى» ومنطقة «بولاق الدكرور» كامتداد لها، والحق يقال إن حكومة الثورة عندما أنشأت «مدينة نصر» فإنها أقامتها بتخطيط سليم ولم تكن مسئولة فى مرحلة التخطيط عن الوضع الذى آلت إليه تلك المنطقة حاليًا، كما لم يدرك الكثيرون فلسفة البارون «إمبان» الذى بدأ فى إنشاء ضاحية «مصر الجديدة» عام ١٩٠٥م وفقًا لطراز معمارى ما زال محل إعجاب وتقدير حتى الآن.

ثانيًا: يجب أن نعترف بأن المشكلة السكانية تتحمل المسئولية الأولى فى تفاقم مشكلة العشوائيات، بل إنه عندما فكر الرئيس الراحل «عبد الناصر» بعد أزمة ١٩٥٤م

فى إحاطة القاهرة بحزام من التجمعات العمالية دعمًا للثورة وتأييدًا لسياساته، لم يكن يقصد أن يتحول بعضها إلى استقطاب للتجمعات العشوائية إلى جوار المواقع الصناعية، بل إن منطقتى «حلوان» و«شبرا الخيمة» كنموذجين للتجمع الصناعى العمالى، لم تكن هى بالضرورة شيئًا يدور فى خلد من ساعدوا على إنشائها وتحمسوا لنموها.

ثالثًا: نحن لا ننكر أن بعض عواصم العالم تعانى من التكدس السكانى والامتداد العمرانى، بحيث نستطيع القول إن دولًا عديدة أقدمت على تجربة إنشاء عاصمة جديدة بكلفة عالية وفى ظل ظروف معينة، ولكن الأمر بالنسبة لـ«قاهرة المعز» يختلف، وهنا نتساءل لماذا أحيطت بالعشوائيات تلك العاصمة الرائعة التى لا نزال نراها فى سينما الأربعينيات والخمسينيات باهرة الجمال فى أفلام الأبيض والأسود؟! وأين نحن من تلك الأيام الخوالى التى كانت عاصمتنا تضم ما لا يزيد على خمسة ملايين نسمة؟

رابعًا: إذا كانت قيمة الدول ومكانتها الدولية تتحدد أيضًا بالانطباع السائد عن عواصمها، فإننا نزعم أن جهودًا جبارة قد بذلت فى «القاهرة» على امتداد العقود الأخيرة، ولكن زحف العشوائيات قد تكفل بإهدار معظم تلك الجهود التى يعترف بها كل قادم إلى عاصمتنا العريقة، ولو أننا أنفقنا تلك الأموال الطائلة التى جرى صرفها على مرافق العاصمة العتيقة وطرقها، لو أننا انفقناها فى إقامة عاصمة جديدة فى الصحراء كما فعلت دول مثل «البرازيل» و«الهند» و«باكستان» و«نيجيريا»، حيث بدأت عواصمها البديلة بالنشاط الإدارى والدبلوماسى قبل أن تكتمل شخصيتها التجارية والاجتماعية، لو أننا فعلنا ذلك ربما كان لنا قول آخر الآن!

خامسًا: إن وسط القاهرة خصوصًا الأجزاء القديمة والتى تتمثل تحديدًا فى «القاهرة الفاطمية» تعتبر متحفًا مفتوحًا تجب صيانته والحفاظ عليه بعيدًا عن العبث والتلوث والزحام المخيف، فإذا وضعنا فى الاعتبار أن مئات الألوف يزحفون كل صباح من حزام العشوائيات المحيط بالقاهرة لكى يضيفوا عبئًا يوميًا إلى العاصمة المصرية، فإنه لا جدوى من كل الجهود الجبارة والأموال الباهظة والأفكار المبعثرة.

.. هذه ملاحظات تقدمنا بها حول العلاقة بين العشوائيات والعاصمة المصرية وأدركنا من خلالها الخطر الداهم الذى تمثله تلك العشوائيات فى حياتنا والتى يمتد تأثيرها خارج العاصمة أيضًا ليشمل الحزام المحيط بعواصم المحافظات والمدن الكبيرة فى الدلتا والصعيد، والحقيقة أن العشوائية فى الإسكان قضية بالغة الخطورة شديدة الحساسية لأسباب متعددة لعل أبرزها:

إن التجمعات العشوائية هى مرتع خصب للبيئة الحاضنة للعنف والانحراف، إذ إن الفقر والتكدس يصنعان الظروف المناسبة والضغوط المطلوبة لأنواع من الجرائم تبدو غير مسبوقة فى تاريخنا، ويتزايد تأثيرها مع حالة الاحتقان السياسى فتصبح العشوائية مصدرًا خطيرًا لكل أنواع الجريمة وكل محاولات العنف وتهديد الاستقرار.

إن الفقر عدو لدود للسلام الاجتماعى والأمن الوطنى، والعشوائيات هى بالدرجة الأولى مجتمعات فقيرة للغاية خرجت على النظام العام والقانون بضغوط الفقر والحاجة، وبالتالى لا يمكن إلا أن تكون مبعثًا للقلق والتوتر والمخاوف السياسية والاجتماعية.

إن العشوائيات لا تبدو معزولة عن المدن ولكنها تمثل حالة اختلاط دائم بها وتواصل مستمر معها، وهو ما يعنى أن تكون المقارنة قائمة، فالمسافة الطبقية واسعة بينما المسافة الجغرافية ضيقة، لذلك فإن الخطر يبدو كامنًا فى أعماق سكان العشوائيات بما يحملونه من أفكار وما يعيشون به من قيم ويمتلئون به من مشاعر، من الطبيعى ألا تخلو من المرارة الدائمة والحقد الطبقى.

إن كل محاولات تنظيم العشوائيات لم تحقق النجاح المطلوب ذلك أن العشوائية أمر واقع، فإما الاعتراف به وتوصيل الخدمات إليه وتقنينه أمام الحكومة وفى مواجهة القانون، وإما نكون قد سمحنا لأنفسنا بالهروب من المشكلة والتعامل معها بتسطيح شديد.

إن العشوائية ليست مجرد مبانٍ بلا تخطيط ولكنها أيضًا انتزاع لأجزاء كبيرة من الرقعة الزراعية المصرية خصوصًا فى الدلتا، وسوف نكتشف أن نسبة كبيرة من التجمعات العشوائية قد أقيمت فوق أراض زراعية، وهو ما يبعث على الأسى ويثير الضيق، ولعله من المناسب أن نتذكر أنه عندما أراد البلجيكى البارون «إمبان» تشييد ضاحية مصر الجديدة أقامها على أرض صحراوية، ولم يفكر فى العبث بالرقعة الزارعية الموروثة، وهى بالمناسبة رقعة صغيرة تتآكل يومًا بعد يوم.

.. هذه هى المخاطر التى نستشـعرها من العشـوائيات، لذلك يبدو قلقنا مشروعًا ونحن نفكر بصوت عال للبحث فى الأسـاليب الحديثة لمعالجة وجود المجتمعات العشـوائية، سـواء كان ذلك بامتصاصها فى حيز المدن وإعـادة تخطيطها وتغطيتها بالمرافق بحيث تنصهـر فـى النهاية ـ وبعد كثير من الجهود والتحسـينات ـ لتصبح أحياء على أطراف المدينة، أم بالسعى فى اتجاه «سياسة الإحلال والإبدال» وهى لازمة فى بعض العشوائيات المتدهورة، حيث يسـتعصى العلاج ويسـتلزم الأمر اسـتبدالها بمناطق سكنية جديدة، يجرى تخطيطها والإعداد لها وفقًا للقواعد المعمول بها فى قطاعات التعمير والإسكان.. أقول ذلك وأنا أدرك حجم الإنفاق المطلوب على مثل تلك المشروعات المتفائلة..

إننى أظن أن مسـألة العشوائيات ليسـت فقط قضية المبانى الخارجة على القانون، ولكنهـا أيضًا قضية الأفكار الخارجة على المنطق، والتى افتقرت إلى الخيال الواسـع، والنظرة البعيدة، والرؤية الشاملة.

□□□